

**التداخل الدلالي في صيغتي  
(مَفْعَل) و (مَفْعِل)  
في القرآن الكريم**

إعداد الباحث

محمد بن مرعي بن محمد الحازمي

-

## ملخص البحث

عنوان البحث : ( مَفْعَلٌ و مَفْعِلٌ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ) .

يهدف هذا البحث إلى جمع ما ورد في كتاب الله - عزَّ وجلَّ - على هاتين الصيغتين ، وتحديد ما تم الاتفاق على دلالاته منها ، لوضوح ذلك من خلال السياق ، أو القرائن الأخرى ، وتحديد الألفاظ التي تكون محتملة في دلالتها ، وترجيح الدلالة الأقرب في ذلك ، وربط علم الصرف بالهدف الأسمى ، وهو خدمة كتاب الله - عزَّ وجلَّ - وفهم النص القرآني .

وكان منهجي في الفصل الأول منهجاً وصفيّاً التزمت فيه عرض المادة العلمية مراعيّاً الترتيب الزمني للمصادر والمراجع ، أمّا الفصل الثاني : فقد قام على استقراء الآيات ، وجمع الألفاظ ، وتحديد دلالتها ، والترجيح فيما أستطيع الترجيح فيه ، أو التوفيق بين الآراء ما استطعت إلى ذلك سبيلاً .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في فصلين ، مسبوقين بمقدمة وتمهيد ، وملتوين بجداول الصيغ التي توضح مواضع ما اتفق عليه ، وما اختلفت فيه ، ثم الخاتمة التي اشتملت على أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث ، ثم ذيلت ذلك بالفهارس الفنية التي تذلل الانتفاع بالبحث .

أما أهم النتائج التي توصل إليها الباحث فهي على النحو الآتي :

- ١- العلاقة الوثيقة بين النحو والصرف ، ويظهر ذلك في توجيه النحو لتحديد دلالة الصيغة ، وذلك في مثل قوله تعالى : " لموعدهم أجمعين " وقوله " موعداً لا نخلفه " .
- ٢- أن للسياق دوراً مهماً في تحديد دلالة اللفظ ، وترجيح دلالة على الأخرى .
- ٣- قد تترجح دلالة لفظ من الألفاظ بالنظر إلى سبب النزول ، أو قراءة من القراءات ، مثل لفظة ( مَعَاد ) في قوله تعالى : " لرادك إلى معاد " .
- ٤- تبين من خلال البحث أن بعض أحكام المحدثين على بعض الألفاظ القرآنية بحكم ما ، قد لا يكون متجهاً ؛ كالذي قيل في لفظ المأوى بأنها ليست مصدرًا ميميًّا في القرآن الكريم ، في حين أن الباحث وجد ما يفيد دلالتها على المصدر الميمي ، في قوله تعالى : " عندها جنة المأوى " .
- ٥- انتهى الباحث إلى أن صيغة ( مَفْعَل ) قد وردت في كتاب الله - عزَّ وجلَّ - في (١٥٦) موضعاً ، تضم (٣٦) مثلاً ، وصيغة ( مَفْعَل ) في (١٢٠) موضعاً ، تضم (٢١) مثلاً ، فيكون مجموع المواضع (٢٧٦) موضعاً

اسم الباحث

محمد بن مرعي بن محمد الحازمي

## المقدمة :

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلامُ على أفصحِ مَنْ نطقَ بِلِغَةِ القرآنِ الكريمِ ، وعلى آلهِ وصحبه ، ومَنْ سارَ على نهجِهِ إلى يومِ الدينِ .

وبعدُ ، فإنَّ مِنْ نِعَمِ الله - عزَّ وجلَّ - على عباده أَنْ ختمَ الأديانَ بهذا الدينِ الحنيفِ ، وارتضاهُ لهم ، وأتمَّ به عليهم نعمةً ظاهرةً وباطنةً ، وأنزلَ لهم دستوراً خالداً ، وفرقاتاً بيناً هدى وبشرى ، وموعظةً للخلقِ أجمعين ، تكفلَ بنزوله ، وتعهدَ بحفظه ، وعهدَ إلينا قراءته ، وتدبره والعملَ بما جاءَ فيه ، ذلكم هو القرآنُ الكريمُ ، المصدرُ الأولُ مِنْ مصادرِ التشريعِ الإسلامي .

واختارَ - سبحانه وتعالى - لهذا القرآنِ لغةً عظيمةً فصيحةً ، مازالت تتقدمُ في قوة وثبات ، ومازالت حيَّةً قويةً؛ لأنَّها أخذتْ مِنْ فيضِ القرآنِ ما يضمنُ لها البقاءَ ، فألفاظُهُ لبُّ كلامِ العربِ ، وزبدتُهُ ، وواسطتُهُ وكرائمُهُ .

ومنْ هنا فإنَّ نشأةَ الدراساتِ اللُّغويةِ ؛ النحويةِ ، والصرفيةِ والبلاغيةِ ، قد بدأتْ مرتبطةً بكتابِ الله - عزَّ وجلَّ - حفاظاً على لغتِهِ مِنَ اللُّحنِ ، وخوفاً عليها مِنَ التبدُّيلِ والتغيُّيرِ ، وسعيّاً إلى فهمِ أساليبيهِ ، وألفاظِهِ ، ومعانيهِ، والتعرفِ على أسرارِهِ .

فكانت تلكَ العلاقةُ الوثيقةُ بينَ هذهِ اللغةِ الخالدةِ ، وهذا الكتابِ العظيمِ المقدَّسِ الشرارةِ التي قدحتْ زنادَ فكريّ ، وأيقظتْ ما كنتُ أتوقُّ البحثَ فيه ، وهو ربطُ البحثِ اللُّغويِّ بالقرآنِ الكريمِ ؛ لأنَّه المصدرُ الأساسُ لتلقي اللغةِ ، ومعرفةِ أساليبها ونظمها ، فكان حقُّه علينا أَنْ

ندرسَ أساليبَهُ ، وأدواتِهِ ، ومفرداتِهِ اللُّغويَّةَ ؛ كي نصلَ إلى معرفةِ أسرارِهِ ومكنوناتِهِ ؛ لأنَّ كتابَ اللهِ مازالَ زاحراً بما لم تستطعَ أفهامُ البشرِ سبرَ أغوارِهِ ، والغوصَ في مكنونِهِ ؛ للوصولِ إلى حكمِهِ وأحكامِهِ ، ومازالَ البحثُ في إعجازِهِ قائماً في لغتِهِ وألفاظِهِ ومعانيهِ التي يرمي إليها ، فكلِّما نظرَ المتأملُ في آياتِهِ استخرجَ الجديدَ ، وأبانَ منها المفيدَ .

وقد اخترتَ هذا العنوانَ ليكونَ موضوعاً لبحثي ؛ لأنَّ الناظرَ في هاتين الصيغتين يدركُ أنَّهما تصلحانَ للمصدرِ الميمي ، واسمِ الزمانِ ، واسمِ المكانِ، فهي صيغٌ صرفيةٌ مشتركةٌ ، فأردتُ أن أجمعَ ما وردَ في كتابِ الله - عز وجل - على هاتين الصيغتين ، والوقوفَ على مسائلهِ المتفرقةِ في كتبِ الصرفيين والمفسرين ، ومنَ درسوا القرآنَ الكريمَ ؛ محاولاً الوصولَ إلى دلالتها في كلِّ موضعٍ وردت فيه ، مرجحاً ما اختلفَ فيه ؛ لأشاركَ - بإذنِ الله - في إمطة اللثامِ عن دلالتها ، وما ترمي إليه .

وثمة أسبابٌ دفعني لاختيارِ هذا الموضوعِ لبحثي ، وهي :

- ١- أنه لم توجد دراسة مستقلة - فيما أعلم - تتناول هاتين الصيغتين فقط ؛ خاصة فيما يتعلق بدلالة الصيغة ضمن السياق القرآني .
- ٢- أن في مثل هذا البحث خدمة لكتاب الله - عز وجل - من خلال ربط هاتين الصيغتين بما ورد في القرآن الكريم ، وجمع الأقوال ، ومحاولة الترجيح فيما بينها .
- ٣- أن مثل هذا البحث يثري الباحث ، ويساعد على تكوينه العلمي ، ويزوده بما يحتاج إليه في هذه المرحلة ، لاسيما أنه متصل بعلمين جليلين الصرف والتفسير .

٤- أن هذا البحث محاولة لفهم البنية الصرفية ، وخدمتها للمعنى التفسيري .

وقد جاء البحث في فصلين ، مسبوقين بمقدمة وتمهيد ، ومتلوين بخاتمة .

### منهج البحث : كان السير في البحث وفق المنهج الآتي :

- أ - التزمت بهاتين الصيغتين المشتقتين فقط .
- ب - كان المنهج في الفصل الأول منهجاً وصفيّاً التزمت فيه عرض المادة العلمية مراعيّاً الترتيب الزمني للمصادر والمراجع ، دون تكرار في ذلك إلا إذا دعت الحاجة فيه إلى توضيح غامض ، أو إضافة شاهدٍ مدعماً كل ذلك بما ورد من شواهد قرآنية وشعرية .
- ج - أمّا الفصل الثاني فقد كان سيرياً فيه على النحو الآتي :
  - ١- استقراء الآيات القرآنية ، وجمع الألفاظ ، وتحديد دلالتها .
  - ٢- دراسة تلك الألفاظ من خلال كتب الصرف ، وكتب التفسير ، وكتب القراءات إن كان في اللفظة قراءات .
  - ٣- تقديم كل لفظة بالمعنى اللغوي العام ، وما ترد فيه من استعمالات مختلفة ، مع بيان ما حدث في اللفظ من إعلال إن وجد .
  - ٤- توضيح ما ورد من قراءات في اللفظة ، والتعويل على قراءة حفص عن عاصم .
  - ٥- إبراز آراء المفسرين المختلفة ، والترجيح فيما أستطيع الترجيح فيه ، أو التوفيق بين الآراء ما استطعت إلى ذلك سبيلاً .
  - ٦- سوف أراعي الترتيب الزمني للمصادر والمراجع ، وسأكتفي بأمنلة لبعض الصيغ في كل مبحث .

## الدراسات السابقة :

يسرّ الله - عز وجل - لي أن أطلع على مجموعة من الدراسات التي لها علاقة ببحثي هذا ، سواء في جامعة أم القرى ، أو الملك عبدالعزيز ، أو الإمام محمد بن سعود ، أو جامعة الأزهر ، وجامعة القاهرة ، وعين شمس ، وكذلك في مراكز البحوث ؛ كمركز الملك فيصل ، ومكتبة الملك فهد ، ومركز الشيخ صالح كامل بالقاهرة ، وكذلك البحوث المضمنة في الدوريات العلمية المحكمة إلا أنني سأكتفي بذكر ما له علاقة مباشرة بموضوع بحثي مبيناً ما أضافته هذه الدراسة ، وتفردت به :

١- المصادر واستعمالاتها في القرآن الكريم : رسالة دكتوراه ، للباحث : محمد المختار محمد المهدي ، جامعة الأزهر .

وقد جعل الباحث دراسته في بابين مسبوقه بمقدمة ، وتمهيد .

الباب الأول : المصادر من حيث نوعها وصيغتها وعملها ، ويضم خمسة فصول .

الباب الثاني : استعمال القرآن الكريم للمصادر ، وفيه ثلاثة فصول .

وقد التقى بحثي معه في الفصل الثاني من الباب الأول عند حديثه عن المصدر الميمي ، والفرق بينه وبين المصدر العام ، ثم بين طريقة صياغته سواء من الثلاثي ، وغير الثلاثي ، فأورد ما ذكره سيبويه ، وحاول أن يقسمه التقسيم الذي يوضحه ، وأورد شواهد ، وما أضافه الميرد ، وابن خالويه .

وقد تحدث الباحث في الفصل الثاني من الباب الثاني عن المصادر الميمية في القرآن الكريم ، فذكر ما هو مصدر ميمي ، ويحتمل المصدر



الميمي واسم المكان واسم الزمان ، واكتفى في ذلك بالإشارة في الهامش إلى بعض ما ذكره الزمخشري ، والنسفي ، وأبو حيان ، والسيوطي ، ومعجم ألفاظ القرآن ، والجمل على الجلالين .

وقد تفرّد بحثي بذكر ما اتفق الصرفيون والمفسرون على أنه مصدر ميمي مع ذكر ما يؤكد ذلك من أقوالهم ، وتقويته بالشواهد إن وجد ، وأفردت لما كان محتملاً للمصدر وغيره مبحثاً مستقلاً أوردت فيه جميع الآراء محاولاً الترجيح في نهاية كل لفظ محتمل .

وقد أثبت البحث احتمال الـ ( ماوى ) في بعض المواضع للمصدر الميمي واسم المكان مع نفي الدكتور المهدي لذلك .

٢- المشتقات في القرآن الكريم : رسالة ماجستير ، للباحث محمد خليل نصرالله فرّاج ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب .

وقد جاء البحث في بابين مسبوقه بمقدمة ، وتمهيد .

الباب الأول : تناول فيه الباحث الأبنية ، وجعله في أربعة فصول .

الباب الثاني : تناول وظيفة هذه الأبنية ، وجعله في أربعة فصول .

٣- الصيغ الصرفية المشتركة : دراسة صرفية دلالية في المعلقات

العشر : رسالة ماجستير، للباحثة كريمة مصطفى السيد ، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب ١٩٩٦ م .

وقد تحدثت الباحثة عن صيغ المصدر الميمي ، واسم الزمان ،

واسم المكان ، وغيرها من المشتقات مما تشترك فيه الصيغ كاسم

الفاعل ، وصيغ المبالغة واسم المفعول ، والصفة المشبهة ،

واسم الآلة .

أمّا بحثي فقد درس صيغتين صرفيتين هما : مَفْعَل و مَفْعِل ، وكان

مجال التطبيق في القرآن الكريم ، وقد وقفت عند كل لفظة منها .

ولم يكن همي الإحصاء ، بل الوقوف على تلك الدلالة ، والترجيح  
ما أمكنني ذلك .

وما ذكرته هو جهد المقل ، ونتاج المبتدئ ، فإن أكُ وفقت إلى  
الصواب فهو فضلٌ من المنان ، وإن تكن الأخرى فحسبي أنني أخلصت  
النية ، وبذلتُ ما أمكنني من جهد .

سائلاً المولى - عز وجل - أن يوفقنا جميعاً للخير والصواب ،  
وخدمة لغة الكتاب .

## تمهيد : علاقة علم التفسير بالدرس اللغوي

نشأت علوم العربية في رحاب القرآن الكريم ، وترعرعت تلك العلوم ونضجت حرصاً على خدمته ، وتوثيق نصه ، والمساهمة في إيضاح معانيه ، والكشف عن أسرار ه ، وسلوك طريقته في التعبير ، وبناء قواعد العربية على الفصح .

فلا شك أنّ القرآن الكريم هو الأصل الأول من أصول النحو والصرف ، والدليل المتواتر الذي يفيد العلم اليقيني من أدلته (١) .

والم تأمل في تاريخ التفسير يرى أنّ بداياته كانت من المصطفى عليه الصلاة والسلام ، فكان يقرئ الصحابة القرآن الكريم ، ويعلمهم أحكامه ، ويقفهم على ما استغلق من ألفاظه ، ويبين لهم أسباب النزول ، فروى عنه أصحابه رضوان الله عليهم أجمعين هذه التفسيرات والأقوال ، وأخذها التابعون ، وتداولوها فكانت أحاديث تروى وتنقل ، وكان ما يغلب على ذلك التفسير ، الطابع اللغوي ، فقد روي أنّ أعرابياً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن معنى الظلم في قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ (٢) ، ففسره بالشرك (٣)

(١) ينظر : النحو وكتب التفسير (٩/١) .

(٢) سورة الأنعام ، الآية : ( ٨٢ ) .

(٣) ينظر : مناهل العرفان ( ٢ / ١٢ ) .

وتورع كبار الصحابة من القول في التفسير ، فهذا أبو بكر - رضي الله عنه - يقول : "أي سماء تظلني ، وأي أرض تقلني إذا قلت في القرآن برأيي ، أو بما لا أعلم" (١)

وعلى النقيض من ذلك نجد ابن عباس - رضي الله عنه - جريئاً في تفسيره ؛ لما يتمتع به من موهبة لغوية متقدمة ، فكان يفسر غريب القرآن ، ويشرح معانيه ، ويقرنه بأشعار جاهلين ، وقد قال في ذلك : " إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر فإن الشعر ديوان العرب " (٢) .

وتجدر الإشارة إلى أن تفسير الصحابة للقرآن الكريم ، وكذلك التابعين لم يكن يشمل القرآن كله ، فبعض الآيات من الوضوح لديهم بحيث لا يحتاج إلى خوض في تفسيرها ؛ لتضلعهم في اللغة ، ومعرفتهم بأحوال المجتمع ، وأسباب النزول ، وغير ذلك .

ومع بداية القرن الثالث نرى محاولات لغوية قام بها كبار علماء اللغة ، ولعل أبرزها " مجاز القرآن " لأبي عبيدة ، ويعني بالمجاز : الطرق التي يسلكها القرآن في تعبيراته الموافقة لكلام العرب .

وجاء بعده الأخفش والفراء ، وأطلقوا على كتبهم ( معاني القرآن ) ، واشتملت تلك الكتب على مباحث هامة في علمي النحو والصرف ، فهي مصدر هام لدارس اللغة .

فغدت علوم العربية ركناً من أركان التفسير ، وأداة من أدواته .

(١) ينظر : المصنف في الأحاديث والآثار (١٣٦/٦) حديث (٢٠١٠٣) ، والعلل للدارقطني

(٢/١) (٢٦٦/١) ، واخصول في علم الأصول (١٠٤/٥) ، ومجمع الزوائد (٣٨٤/٩) حديث (٥٣٠٢) ،

وكتز العمال (٤٤٤/٢) حديث (٤١٤٩) .

(٢) غاية النهاية ( ١ / ٢٤٦ ) .

ولمّا كان موضوع بحثي متعلقاً بكتاب الله - عز وجل - جعلت كتب التفسير على اختلاف توجهات أصحابها مصادر أصيلة في جمع مادة البحث إضافة إلى كتب الصرف ، وإعراب القرآن ؛ وذلك لاشتمالها على آراء وتعليقات لا يمكن للباحث أن يجدها في غيرها .

## الفصل الأول صيغتا ( مَفْعَل ) و ( مَفْعِل ) في الدرس الصرفي

### المبحث الأول : المصدر الميمي

لم يكن مصطلح المصدر الميمي معروفاً عند المتقدمين بهذه التسمية ، إلا أنّ الحديث عنه وعن صياغته قد وردت عند سيبويه في الكتاب : " فإذا أردت المصدر بنيته على ( مَفْعَل ) وذلك قولك : إنَّ في ألف درهم لَمْضْرَبًا ، أي : ضْرَبًا ، قال الله عز وجل : ﴿ أَيْنَ الْمَفْرُجِ ﴾ (١) يريد : أين الفرار" (٢) ، وقد تتبعت هذا المصطلح منذ سيبويه (٣) ، فلم أجد واحداً من الصرفيين قد عرفه تعريفاً جامعاً أو ذكره حداً مانعاً قبل ابن هشام ، فقد عرفه بقوله : " ما بدء بميم زائدة لغير المفاعلة كالمضرب والمقتل ؛ وذلك لأنه مصدر في الحقيقة ، ويسمى المصدر الميمي " (٤) .

وقد جاء بعده القوشجي فعرفه بقوله : " وهو مشترك بين الثلاثي المجرد وغيره ... أن يزداد الميم في أوله ويسمى مصدراً ميمياً... ثم إنَّ مما يناسب أن يذكر في مباحث المصدر أنّه موضوع لنفس الحدث " (٥) .

(١) سورة القيامة ، الآية : ( ١٠ ) .

(٢) الكتاب ( ٨٧ / ٤ ) .

(٣) تتبعت هذا المصطلح منذ سيبويه إلى ابن الناظم ، فلم أجد تعريفاً جامعاً له قبل ابن هشام ، وينظر : الكتاب ( ٨٧ / ٤ ) ، والمقتضب ( ٤١٥ / ١ ) ، والأصول ( ١٤٠ / ٣ ) ، ودقائق التصريف ( ١٢٣ ) ، وشرح الشافية ( ١٦٨ / ١ ) ، وشرح ابن الناظم ( ٢٩٦ )

(٤) شرح شذور الذهب ( ٤١٠ ) ، وينظر : رسالة في المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان ( ٢٦١ )

(٥) عنقود الزواهر في الصرف ( ٣٦٩ )

ويدل المصدر الميمي على الحدث المجرد ، ويفيد زيادة على دلالاته على الحدث تأكيد الدلالة وقوتها ، وبناءً على فلا فرق في الدلالة بين المصدر الميمي والمصدر العام ، ويؤكد ذلك ما ذكره المبرد : " أعلم أن المصادر تلحقها الميم في أولها زائدة ؛ لأنَّ المصدر مفعول، فإن كان كذلك جرى مجرى المصدر الذي لا ميم فيه في الإعمال وغيره ، وذلك قولك : ضربته مضرباً ، أي ضرباً ، وغزوته غزواً ومغزى ، وشتمته شتماً ومشتماً" (١) .

— صياغة المصدر الميمي : يصاغ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي المجرد على النحو التالي :

١— صوغه من الفعل الصحيح : يكون مكسور العين في المضارع أو مفتوحها أو مضمومها

أ — إن كان مكسور العين في المضارع فالمصدر الميمي على وزن ( مَفْعَل ) بفتح العين ، وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله : " فإذا أردت المصدر بنيته على ( مَفْعَل ) ، وذلك قولك : إنَّ في ألف درهم لمضرباً ، أي : ضرباً ، قال الله عز وجل : ﴿ أَيْنَ الْمَفْرُوجِ ﴾ (٢) يريد : أين الفرار ، وقال عز وجل : ﴿ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ﴾ (٣) أي : جعلناه عيشاً" (٤)

(١) المقتضب ( ١ / ٤١٥ ) ، وينظر : مفعال مصدرًا ميميًا واسم زمان أو مكان ( ٣٤٤ ) .

(٢) سورة القيامة ، الآية : ( ١٠ ) .

(٣) سورة النبأ ، الآية : ( ١١ ) .

(٤) الكتاب ( ٨٧ / ٤ ) .

وقال الفراء : " ومن أراد المصدر فتح العين ، مثل : المَضْرِبِ والمَضْرَبِ ، والمدبِّ والمدبِّ والمَقْرِّ والمَقْرِّ " (١) ، وبين ابن السراج كثرة مجيئه من الثلاثي وقلة ذلك من غيره : " اعلم أنهم يشتقون للمكان والمصدر والزمان من الثلاثي ، ولا يكاد يكون رباعي إلا قليلاً أو قياساً . الأول: الثلاثي يجيء على مثال الفعل المضارع على ( يَفْعَلِ ) و ( يَفْعَلِ ) . فتقع الميم موقع حرف المضارعة للفصل بين الاسم والفعل " (٢) ، ووافق سيبويه فيما سبق (٣)

ب - إذا كان مفتوح العين في المضارع فقياس المصدر الميمي على ( مَفْعَلِ ) ، قال سيبويه موضعاً ذلك ومعللاً : " وأما ما كان يفعل منه مفتوحاً ، فإذا أردت المصدر فتحت كما فتحته في يَفْعَلِ ، فإذا جاء مفتوحاً في المكسور فهو في المفتوح أجدر أن يفتح " (٤) ، وأضاف ابن المؤدب : " وإن كانت العين في يفعل منصوبة فـ ( المَفْعَلِ ) منصوب أردت المصدر أو الاسم ، نحو : المذهب للذهاب ، وأنشد سيبويه قول الأعشى :

أرقتُ وما هذا السَّهَادُ المُرُّقُ      وما بي من سُقْمٍ وما بي مَمَشُقُ (٥)

(١) معاني القرآن (١٤٨/٢) ، وينظر : إصلاح المنطق لابن السكيت (٩٥) .

(٢) الأصول في النحو (٣ / ١٤٠) .

(٣) المصدر السابق (٣ / ١٤١) ، وينظر : دقائق التصريف (١٥٣) ، والجمل في النحو (٣٨٨) ، ونزهة الطرف للميداني (٤١٣/١) .

(٤) الكتاب (٤ / ٨٨) ، وينظر : الأصول في النحو (٣ / ١٤١) .

(٥) دقائق التصريف (١٢٤) ، والبيت في ديوان الأعشى (١٤٥) ، والشعر والشعراء (١٦٠) ، والعقد الفريد (١٥٥/٦) ، والأغاني (٩/١٣٥) ، ولسان العرب مادة (عَشِقَ) ، وخزانة الأدب (٢٥٣/٣) ، وتاج العروس مادة (عَشِقَ) ، والبيت لم يرد في الكتاب .



ج - إن كان الفعل مضموم العين في المضارع فقياس مصدره الميمي كذلك على (مَفْعَل ) ، وقد أورد ذلك سيبويه وذكر تعليلاً بيّن فيه سبب فتح العين مع المضموم ؛ وذلك لخفة الفتحة ، وعدم وجود ( مَفْعَل ) في كلام العرب ، فقال : " وأما ما كان مضموماً فهو بمنزلة ما كان يفعل منه مفتوحاً ، ولم يبنوه على مثال ( يَفْعَل ) ؛ لأنه ليس في الكلام مَفْعَل ، فلما لم يكن إلى ذلك سبيل وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفهما" (١).

وأكد الفراء فتح العين في المضموم بقوله : " فإن كان ( يَفْعَل ) مضموم العين ، مثل : يدخل يخرج آثرت العرب في الاسم منه والمصدر فتح العين" (٢) .

وأضاف ابن السراج تعليلاً آخر لفتح اللام ، فقال : " وباب يَفْعَل حقه أن يشترك فيه يَفْعَل ويفعل ، بل كان يفعل أحق به ؛ لأنَّ يفعل أخت يفعل .... ، ولكن جاء في الأكثر على ( يفعل ) لخفة الفتحة ، وأنه لما كان لا بدّ من تغيير يفعل إلى الأخف ، فإذا جاءك شيء على قياس يفعل فاعلم أنَّ الخفة قصدوا " (٣)

— صوغه من الفعل المعتل : قد يكون الفعل المعتل :

أ — مثلاً ( معتل الفاء ) : فإمّا أن يكون واوياً أو يائياً ، فإن كان الفعل واوي الفاء والماضي منه مفتوح العين والمضارع مكسورها ( فَعَلَ يَفْعَل ) ، فيكون المصدر الميمي منه

(١) الكتاب ( ٤ / ٩٠ ) .

(٢) معاني القرآن ( ٢ / ١٤٨ ) .

(٣) الأصول في النحو ( ٣ / ١٤٢ ) ، وينظر : النكملة للفارسي ( ٥٣٥ ) .

على ( مَفْعِل ) بكسر العين ، وإن كان ماضيه مكسور العين ومضارعه مفتوحها فأكثر العرب على كسر العين في المصدر الميمي .  
وقد ذكر ذلك سيبويه بقوله : " هذا باب ما كان من هذا النحو من بنات الواو التي الواو فيهن فاء فكل شيء من هذا فَعَل ، فإن المصدر من بنات الواو يبني على ( مَفْعِل ) ، وذلك قولك في المصدر : الموجدة والموعدة " وبين علة ذلك : "وذلك من قبل أن فَعَلَ من هذا الباب لا يجيء إلا على يَفْعَل ولا يصرف عنه إلى يَفْعَل ، فلما كان لا يصرف عن يَفْعَل وكان معتلاً أزموا مفعلاً منه ما أزموا يَفْعَل ، وكرهوا أن يجعلوه بمنزلة ما ليس بمعتل ، .... فلما كان معتلاً لازماً لوجه واحد أزموا المفعل منه وجهاً واحداً " (١) .

ثم أوضح علة كسر ما كان مثل : ( وَجَل يُوَجِّل ) بقوله : " وقال أكثر العرب في وَجَل يُوَجِّل ووحل يوحل : مَوْجِل ومَوْحِل ، وذلك أن يوجل ويوحل وأشباههما في هذا الباب من فَعَلَ يَفْعَل قد يعتل فتقلب الواو ياء مرة وألفاً مرة ، وتعتل لها الياء التي قبلها حتى تكسر ؛ فلما كانت كذلك شبَّهوها بالأول ؛ لأنها في حال اعتلال ، ولأنَّ الواو منها في موضع الواو من الأول ، وهم مما يشبهون الشيء بالشيء ... " (٢) .

وأوضح الأعلام الشنتمري عبارة سيبويه فقال : " معنى قول سيبويه في هذا الباب : (تقلب الواو مرة ياء ) يعني قولهم في يُوَجِّل : ييجل وييحل ، وقوله : ( ألفاً مرة ) يعني قولهم : ياجل وياحل فيكسرون الياء

(١) الكتاب (٩٢/٤) ، وينظر : الأصول في النحو ( ٣ / ١٤٦ ) .

(٢) المصدر السابق (٩٣/٤) .

الأولى وحقها الفتح وقوى سيبويه كسرة الموجل والموحل ، وإن كان من وجل يوجل ووحل يوحل " (١) .

وتبع الفراء سيبويه في مذهبه فقال : " وما كان أوله واو مثل : وَرَنْتُ وَوَرَيْتُ وَوَجَلْتُ فَاَلْمَفْعَلُ فِيهِ اسْمًا كَانَ أَوْ مَصْدَرًا مَكْسُورًا ، وَإِنَّمَا كَسَرُوا مَا أَوْلَهُ الْوَاوُ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ فِيهِ إِذَا فَتِحَ يَكُونُ عَلَى وَجْهِينَ ، فَأَمَّا الَّذِي يَقَعُ فَالْوَاوُ مِنْهُ سَاقِطَةٌ ، مِثْلُ : وَزَنَ يَزِنُ ، وَالَّذِي لَا يَقَعُ تَثْبِيتُ وَاوِهِ فِي يَفْعَلُ ، وَالْمَصَادِرُ تَسْتَوِي فِي الْوَاقِعِ وَغَيْرِ الْوَاقِعِ ، فَلَمْ يَجْعَلُوا فِي مَصْدَرِيهِمَا فَرْقًا ، إِنَّمَا تَكُونُ الْفُرُوقُ فِي فِعْلٍ يَفْعَلُ " (٢) .

وأضاف ابن السراج مثالا لما سلمت فاؤه في المضارع ، فقال : " وقالوا : مَوَدَّةٌ ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ تَسْلَمُ فِي يَوَدُّ ، وَلَيْسَتْ مِثْلَ وَاوِ يُوْجَلُ الَّتِي قَدْ يَعْطَلُهَا بَعْضُهُمْ ، فَجَعَلَ الْمَفْعَلَ بِالْفَتْحِ فِيمَا بَقِيَتْ وَاوِهِ وَلَمْ تَسْقُطْ " (٣) .  
وعرض ابن الحاجب المسألة وقيدَها بقوله : " قِيَاسًا مَطْرُودًا " (٤)

وخالف ابن المؤدب (٥) ما ذكره سيبويه بأن أكثر العرب يكسرون العين مثل : ( مَوْجَلٌ وَمَوْحَلٌ ) ، فجعل المفعل بفتح العين فيما كان مثالا تثبت الواو في مضارعه .

المثال اليائي : يكون المصدر الميمي منه على وزن ( مَفْعَلٌ ) بفتح العين ، قال سيبويه مقررًا ذلك : " وَأَمَّا بَنَاتُ الْيَاءِ الَّتِي الْيَاءُ فِيهِنَّ فَاءٌ

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه (٢/١٠٦٥) ، وينظر : المقرب (٥٠٩) .

(٢) معاني القرآن (٢ / ١٥٠) .

(٣) الأصول في النحو (٣/١٤٦) .

(٤) شرح الشافية (١/١٦٨) .

(٥) ينظر : دقائق التصريف (١٢٢ - ١٢٣) .

فإنها بمنزلة غير المعتل ؛ لأنها تتم ولا تعتل ، وذلك أن الياء مع الياء أخف عليهم ، ألا تراهم يقولون : ميسرة كما يقولون : معجزة<sup>(١)</sup> ، وأكد ذلك ابن السراج بقوله : "وأما بنات الياء فإنها بمنزلة غير المعتل لأنها تتم فلا تعل " (٢) .

ب - ناقصاً : وهو إمّا يائي أو واوي ، فإذا كان يائياً فالمصدر الميمي على وزن ( مَفْعَل ) بفتح العين ، وقد علل سيبويه باعتلال الحرف ، وطلب الخفة في اجتماع الألف مع الفتحة ، فقال : " وذلك لأنه معتل ، وكان الألف والفتح أخف عليهم من الكسرة مع الياء ، ففروا إلى ( مفعَل ) إذ كان مما يبنى عليه المكان والمصدر " (٣) .

وإن كان الناقص واوياً ، فالمصدر الميمي على مفعَل بفتح العين ، قال سيبويه : " وأما بنات الواو فيلزمها الفتح لأنها يفْعَل ، ولأن فيها ما في بنات الياء من العلة " (٤) .

ج - أجوفاً يائياً أو واوياً : يأتي المصدر الميمي منه على وزن مَفْعَل ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ لأنه جعل المفعَل قليلاً ومسموعاً عندما قال : " وربما بنوا المصدر على المفعَل " ثم ذكر قوله تعالى : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ

---

(١) الكتاب ( ٩٤ / ٤ )

(٢) الأصول في النحو ( ١٤٧ / ٣ ) ، وينظر : همع الهوامع ( ٥٤ / ٦ ) .

(٣) الكتاب ( ٩٢ / ٤ ) ، وينظر : الأصول في النحو ( ١٤٥ / ٣ ) ، المقرب ( ٥٠٩ )

(٤) الكتاب ( ٩٢ / ٤ ) ، وينظر : معاني القرآن ( ١٤٩ / ٢ ) ، وأدب الكاتب ( ٤٨١ ) ،

والأصول في النحو ( ١٤٥ / ٣ ) ونزهة الطرف ( ١٠٣ ) ، وهمع الهوامع ( ٥٤ / ٦ ) .

عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَأَعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ۖ ﴿١﴾  
(١) ، أي في الحيض " (٢) .

وأكد ذلك الفراء بقوله " وإذا كان المفعَل من كال يكيل أو شبهه من الفعل فالاسم منه مكسور ، والمصدر مفتوح من ذلك مال مميلاً وممالاً تذهب بالكسر إلى الأسماء ، وبالفتح إلى المصادر " .  
وأورد رأياً آخر ، ذهب فيه إلى جواز الفتح أو الكسر في المصدر الميمي ، مؤيداً ذلك بما ورد عن العرب ، قال : " ولو فتحتها جميعاً أو كسرتها في المصدر والاسم لجاز ، تقول العرب : المعاش ، وقد قالوا : المعيش ، وقال رؤبة بن العجاج :

إِيكَ أَشْكُو شِدَّةَ الْمَعِيشِ وَمُرْأَعَاؤِ نَتْفَنِ رِيثِي

نَتْفَ الْعِبَارِيِّ عَنْ قَرَارِ هَيْشٍ<sup>(٣)</sup>

ومثله مسار ، وما كان يشبهه فهو مثله " (٤) .

ثم انتقل إلى ما كان معتل العين ( الأجوف ) مفتوحها ، فجعل المصدر الميمي منه مفتوح العين : " وإذا كان يفعل مفتوحاً من ذوات الياء والواو مثل : يخاف ويهاب فالاسم والمصدر منه مفتوحان مثل : المخاف والمهاب " ، ثم ذكر ما كان من الواو مضموماً مثل يقول ويعود ويقود وأشباهه فالاسم والمصدر فيه مفتوحان<sup>(٥)</sup> .

(١) سورة البقرة ، الآية : ( ٢٢٢ ) .

(٢) الكتاب ( ٤ / ٨٨ ) .

(٣) البيت في ديوانه ( ٧٨ ) ، وفي جامع البيان ( ٤٦٨ / ٢ ) ، والجامع لأحكام القرآن ( ٦٤ / ٣ ) .

(٤) معاني القرآن ( ٢ / ١٥٠ ) .

(٥) المصدر السابق

أما المبرّد فقد جعل الوجه في ذلك الفتح : " تقول في مفعّل إذا أردت به مذهب الفعل من القول والبيع وما كان مثل واحد منهما ( مَقَال ، ومَبَاع ) " (١) .

أما ابن مالك فقد تحدث عن مصدر الأجوف اليائي فذكر ثلاثة آراء ورجح الأخير منها ، فقال : " الأول : كغيره من الصحيح ، والثاني : أنك مخير بين معاملته معاملة الصحيح أو معاملة المثال ، والثالث : أنّ الحكم في ذلك هو السماع ، فهناك أمثلة وردت بالفتح والكسر ، وأمثلة أخرى اقتصر فيها على أحد الوجهين فليس لنا أن ننطق بما لم يرد عن العرب " (٢) . وتبعه أبو حيان في ترجيح هذا الرأي . (٣) .

وبعض العرب يقيسون المصدر الميمي من الفعل الثلاثي على ( مَفْعَل ) بفتح العين مطلقاً (٤) .

أما الفعل المضعّف مثل : مدّ ، فرّ فأكثر الأقوال أنّه على ( مَفْعَل ) بفتح العين ، وهو ما ذكره سيبويه (٥) ، والفرّاء (٦) ، وخالف ذلك صاحب المصباح المنير بجواز الوجهين أو كسرها بقوله : " وإن كان من ذوات التضعيف ، فالمصدر بالفتح والكسر معاً نحو : فرّ مفراً ومفراً " (٧) .

(١) المقتضب (١/١٤٣) . وينظر : الجمل في النحو ( ٣٨٩ ) .

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ( ٢٠٨ ) ، وينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ( ٢/٦٣٣ ) .

(٣) البحر المحيظ ( ١/٣٧٣ ) .

(٤) ينظر : التوضيح في علم الصرف ( ١٥٩ ) .

(٥) ينظر : الكتاب ( ٤ / ٨٧ ) .

(٦) ينظر : معاني القرآن ( ٢ / ١٤٨ ) .

(٧) المصباح المنير ( ٤١٥ ) .

## المبحث الثاني : اسم المكان

تعريفه : ذكر ابن الحاجب تعريفاً لاسم الزمان والمكان ، بقوله : " كلُّ ما اشتق من فَعَلٍ اسماً لما فُعِلَ فيه الفعل من زمان ومكان " (١).

وحدّد الجاربردي دلالة اسم المكان باعتبار وقوع الفعل فيه على إطلاقه دون تقييد بمكان محدد فقال : " هي الأسماء الموضوعة للزمان والمكان باعتبار وقوع الفعل مطلقاً ، أي من غير تقييد بمكان أو زمان ، فإذا قلت : مَخَرَجَ معناه موضع الخروج المطلق " (٢) .

والغرض منه : ضرب من الإيجاز والاختصار ، فإنّه لولاه للزم الإتيان بلفظ الفعل والمكان نحو : هذا المكان الذي قتل فيه زيد ، فقيّل هذا مَقْتَلَ زيد (٣) .

١ - صوغه من الفعل الصحيح :

أ - إن كان مفتوح العين في المضارع :

فاسم المكان على وزن ( مَفْعَل ) يفتح العين ، وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله : " وأما ما كان يفعل منه مفتوحاً فإن اسم المكان يكون مفتوحاً ، كما كان الفعل مفتوحاً ، وذلك قولك : شَرِبَ يَشْرَبُ ، وتقول للمكان مَشْرَبٌ ، ولَبَسَ يَلْبَسُ ، والمكان المَلْبَسُ ... ويقولون : المَذْهَبُ للمكان " (٤) .

(١) الإيضاح في شرح المفصل (١/٦٦٤) .

(٢) مجموعة الشافية (١/٧٠) ، وينظر : التعريفات (٤١) ، وشرح السيد الشريف الجرجاني على

التصريف العزي (٢٣٥) .

(٣) ينظر : شرح المفصل (٦/١٠٧) .

(٤) الكتاب (٤/٨٩) ، وينظر : معاني القرآن (٢/١٤٨) ، والأصول (٣/١٤١) ، والحمل (٣٨٨) ،

والتكملة (٥٣٥) ، والمفصل في صنعة الإعراب (٣٠٨) ، وشرح الشافية (١/١٨١) ، والمقرب

ب – إن كان الصحيح مضموم العين في المضارع :  
فاسم المكان على وزن ( مَفْعَل ) بفتح العين كذلك ، مثل : هذا مَقْتَل  
زيد .

وإنما جاء على وزن ( مَفْعَل ) ، ولم يأت على ( مَفْعَل ) ؛ لأنه  
ليس في كلام العرب ( مَفْعَل ) بضم العين .

وهذا ما وضحه وعلله سيبويه بقوله : " وأما ما كان ( يَفْعَل ) منه  
مضموماً فهو بمنزلة ما كان يفعل منه مفتوحاً ، ولم يبنوه على مثال  
يَفْعَل ؛ لأنه ليس في الكلام مَفْعَل " (١)

وأوضح ابن السراج علة فتح العين مع المضموم بأنها طلب الخفة  
بالفتحة (٢)

وعلل الرضي الفتح في مضموم العين بنور ضم العين فكان  
القياس الفتح (٣)

ج – إذا كان الصحيح مكسور العين في المضارع :  
فاسم المكان على وزن ( مَفْعَل ) بكسر العين ، فجعلوا اسم المكان  
على بناء الفعل .

---

(٥٠٩) ، ورسالة في المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان (٢٨٣) ، والبيان في تصريف الأسماء  
(٨٥) .

(١) الكتاب (٩٠/٤) ، وينظر : معاني القرآن (١٤٨/٢) .

(٢) ينظر : الأصول في النحو (١٤٢/٣) ، والتكملة (٥٣٥) ، وشرح المفصل (١٠٧/٦) ، والمقرب  
(٥٠٩) ، وشرح الشافية للجاربردي (٧١/١) ، ونزهة الطرف في علم الصرف (١٠٣) ، ومختصر  
التصريف العزي (١٨٤) ، وعنقود الزواهر (٣٧٥) .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب (١٨١/١) ، وينظر : شرح الشافية للجاربردي (٧١/١) ، وشرح  
مختصر التصريف العزي (١٨٤)



ذكر سيبويه صياغته وعلّة ذلك فقال : " أمّا ما كان فعَلْ يَفْعَلِ فَإِنَّ  
موضع الفعل مَفْعَلِ ، وذلك قولك : هذا مَحْبِسُنَا ، وَمَضْرِبُنَا ، كأنهم بنوه  
على بناء يَفْعَلِ ، فكسروا العين كما كسروها في يَفْعَلِ " (١) .  
وعلق الفراء عند تفسيره لـ ( مَهْلِكِهِمْ ) على ذلك فقال : " فمن  
أراد الاسم مما يَفْعَلِ منه مكسور العين كسر مَفْعَلًا " (٢) .

٢- صوغ اسم المكان من الفعل المعتل :

أ - المثال ( معتل الفاء ) :

وهو إمّا أن يكون واوياً أو يائياً ، فإن كان الفعل واوي الفاء فاسم  
المكان منه على وزن ( مَفْعَلِ ) بكسر العين ، بغض النظر عن حركة  
عين الفعل المضارع سواء كانت مكسورة أو مفتوحة نحو : مَوْعِدِ مَنْ  
وَعَدَ يَعِدُ وَمَوْضِعِ مَنْ وَضَعَ يَضَعُ .

وقد أورد سيبويه تعليلاً لكسر العين قائلاً : " وذلك من قبل أن فعَلِ  
من هذا الباب لا يجيء إلا على يَفْعَلِ ، ولا يصرف عنه إلى ( يَفْعَلِ ) لعلّة  
، فلمّا كان لا يصرف عن يَفْعَلِ وكان معتلاً ألزموا مَفْعَلًا منه ما ألزموا  
يَفْعَلِ ، وكرهوا أن يجعلوه بمنزلة ما ليس بمعتل " (٣) .

وأضاف ابن المؤدب شواهد على المسألة بقوله : " والحكم في  
المثال أنّ الواو إذا كانت ساقطة من غابره كان الاسم والمصدر  
مكسورين جميعاً ، نحو : المَوْعِدِ والموئِلِ ، والمورد ، وسواء كانت في

(١) الكتاب ( ٤ / ٨٧ ) .

(٢) معاني القرآن ( ٢ / ١٤٨ ) ، وينظر : إصلاح المنطق لابن السكت ( ٩٥ ) ، والأصول في النحو  
( ٣ / ١٤١ ) ، والجمل في النحو ( ٣٨٨ ) ، والتكملة ( ٥٣٣ ) ، ودقائق التصريف ( ١٢٢ ) ، وشرح  
المفصل ( ٦ / ١٠٨ ) .

(٣) الكتاب ( ٤ / ٩٣ ) ، وينظر : الأصول ( ٣ / ١٤٦ ) ، والجمل في النحو ( ٣٩٨ ) .

الفعل منصوبة أو مكسورة بعد أن تكون الواو منه ساقطة ، قال تعالى :  
﴿ بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ لَّنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْبِلًا ﴾ (١) .

فمنهم من ينصب الحاء ومنهم من يكسر ، والوجه الكسر (٢) .  
وإذا كان الفعل يائي الفاء فاسم المكان منه على ( مَفْعَل ) بفتح  
العين ، فهي بمنزلة الصحيح ؛ لأنها تتم دون إعلال ، والياء مع الياء  
أخف في النطق .

قال الرضي : "والمثال اليائي بمنزلة الصحيح عندهم ؛ لخفته ، تقول  
في يَبْقُظُ مَبْقُظٌ في المصدر والزمان والمكان ، ومنه قوله تعالى : ﴿

فَنظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ (٣) بفتح العين " (٤)

ب - الأجوف ( معتل العين ) :

وهو إمَّا أن يكون واوي العين أو يائيهما ، فإن كان واوي العين ،  
سواء كانت العين مفتوحة أو مضمومة ، فللصرفيين في ذلك رأيان :  
الأول : أن يكون اسم المكان على ( مَفْعَل ) نحو : هذا مَنْامُ زيدٍ  
ومقامه ، وهذا ما ذهب إليه الفراء ، قال : " وإذا كان يفعل مفتوحاً من  
ذوات الياء والواو مثل : يَخَافُ وَيَهَابُ ؛ فالاسم والمصدر منه مفتوحان  
مثل : المَخَافُ والمَهَابُ " ثم ذكر المضموم وحكمه : " وما كان من الواو  
مضموماً مثل : يَقُومُ وَيَقُولُ وَيَعُودُ وَيَقُودُ وأشباهه فالاسم والمصدر منه

(١) سورة الكهف ، الآية : ( ٥٨ ) .

(٢) دقائق التصريف ( ١٢٢ ) ، وينظر : المفصل ( ٣٠٨ ) ، وشرح شافية ابن الحاجب ( ١٨٥/١ )

(٣) سورة البقرة ، الآية : ( ٢٨٠ ) .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب ( ١٨٦/١ )

مفتوحان ؛ وإنما فتحوه إذا نووا الاسم ولم يكسروه كما كُسرِ المغرب ؛  
لأنهم كرهوا تحول الواو إلى الياء فتلتبس الواو بالياء " (١).

وتبعه في ذلك ابن يعيش الذي جعل حكم الأجوف كالصحيح (٢).

الثاني : أن يكون اسم المكان على ( مَفْعَل ) ، وهذا ما ذكره  
الزجاجي بقوله : " فإذا كان عين الفعل ياءً أو واواً فالمصدر منه مفتوح  
، والزمان والمكان مكسوران " ، ثم ذكر أمثلة لذلك منها : " المَقِيل ،  
والمَخِيف " (٣)

ولم أجد أحداً من الصرفيين قد ذهب إلى رأي الزجاجي .

وإن كان يائياً فاسم المكان منه على وزن ( مَفْعَل ) يكسر العين نحو :

هذا مبيع السلع ، ومثله قوله تعالى : ﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ

مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾ (٤) .

ومن أمثلة سيبويه : " قالوا : المَبِيت حين أرادوا المكان ؛ لأنه

من بات يبيت " (٥) ، واختار الفراء الكسر مع تجويزه الأمرين الكسر

والفتح لورود ذلك عن العرب (٦) .

---

(١) معاني القرآن (١٥٠/٢) ، وينظر : الأصول (١٤٢/٣) ، والتكملة (٥٣٦) ، والمفصل في صنعة  
الإعراب (٣٠٨) .

(٢) شرح المفصل (١٠٨ / ٦) .

(٣) الجمل في النحو (٣٨٩) .

(٤) سورة الفرقان ، الآية : (٢٤)

(٥) الكتاب (٨٧/٤) ، وينظر : الأصول في النحو (١٤١ / ٣) .

(٦) ينظر : معاني القرآن (١٤٩ / ٢) .

وجعله ابن يعيش كالصحيح المكسور العين : " وما كان مكسور العين فالمفعل منه مكسور نحو : المقيل ، والمبيت ؛ لأنه من بات يبيت وقال يقيل كضرب يضرب وجلس يجلس " (١) .

ج - الناقص ( معتل اللام ) :

يشتق اسم المكان منه على وزن ( مَفْعَل ) بفتح العين ، ولا يختلف هذا الوزن باختلاف حركة عين الفعل المضارع بالفتح والكسر والضم ، وذلك نحو : مدعى من دعا يدعو ، ومرمى من رمى يرمي ، ومسعى من سعى يسعى ، ومن أمثلة ذلك ما ورد في كتاب الله عز وجل : ﴿

فَبِئْسَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ (٢) .

وقد بين سيبويه علة فتح العين بقوله : " وذلك لأنه معتل ، وكأن الألف والفتح أخف عليهم من الكسرة مع الياء ، ففروا إلى مَفْعَل إذا كان مما يبنى عليه المكان " (٣) .

ولا يختلف هذا الوزن أيضاً بوجود حرف العلة في فاء الكلمة إلى جانب اللام ( اللفيف المفروق ) نحو : مَوْفى ، وكذلك لو كان عين الكلمة معتلاً مع اللام ( اللفيف المقرون ) نحو : المَثْوَى .

المبحث الثالث : اسم الزمان

(١) شرح المفصل (٦/١٠٨)، وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (٢/٦٣٣) .

(٢) سورة غافر ، الآية : ( ٧٦ ) .

(٣) الكتاب (٤/٩٢) ، وينظر: معاني القرآن (٢/١٤٩) ، وإصلاح المنطق (٩٥) ، والمفصل (٣٠٨) ،

والمقرب ( ٥٠٩ )

تعريف اسم الزمان : اسم الزمان مشتق مبدوء بميم زائدة ، يدل على زمان وقوع الفعل ، ففيه زيادة على المعنى المجرد الذي يدل عليه المصدر المشتق منه .

والغرض منه : ضرب من الإيجاز والاختصار ، فإنه لولاه للزم الإتيان بلفظ الفعل ولفظ الزمان نحو : هذا الزمان الذي قتل فيه زيد .  
- صيغ اسم الزمان القياسية :

يصاغ اسم الزمان كما يصاغ اسم المكان ، سواء من مصدر الثلاثي أو ما زاد عليه .  
صوغه من الثلاثي :

(١) صوغه من مصدر الفعل الصحيح :

أ - إن كان مفتوح العين في المضارع ، فاسم الزمان على وزن ( مَفْعَل ) بفتح العين وذلك نحو : مَبْدَأُ الدارسة شهر رجب .  
وإلى ذلك أشار الفراء بقوله : " وأما إذا كان يفعل مفتوح العين آثرت العرب فتحها في مفعَل ، اسماً كان أو مصدرًا " (١) .

ب - إذا كان الصحيح مضموم العين في المضارع ، فاسم الزمان على وزن ( مَفْعَل ) بفتح العين ، نحو : مَقْعَدُ الأَمير الساعة العاشرة .  
وقد سبق بيان سبب فتح العين في اسم الزمان من مضموم العين في المضارع عند الحديث عن اسم المكان من مضموم العين ، وما ذكره الصرفيون في ذلك .

---

(١) معاني القرآن ( ٢ / ١٤٨ ) .

ج - إذا كان الصحيح مكسور العين في المضارع فاسم الزمان على وزن ( مَفْعِل ) بكسر العين ، فجعلوا بناء اسم الزمان على بناء الفعل .

وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله : " وقد يجيء المفعِل يراد به الحين فإذا كان من فَعَلَ يَفْعَلُ بنيته على مَفْعِل ، تجعل الحين الذي فيه الفعل كالمكان ، وذلك قولك : أتت الناقة على مَضْرِبِهَا ، وأتت على مَنْتَجِهَا ، إنما تريد الحين الذي فيه النتاج والضَّرَاب " (١) .

وأضاف الفارسي شواهد من كلام العرب بقوله : " وكان ذلك في مَحْبِلِ فِلَانَةٍ أَي : حين حَبَلِهَا ، قال :

خُطَّ لَهُ ذَلِكَ فِي الْمَحْبِلِ (٢)

٢- صوغ اسم الزمان من مصدر الفعل المعتل :

أ - المثال ( معتل الفاء ) :

إن كان واوي الفاء كـ ( وعد وورد ) فاسم الزمان على وزن ( مَفْعِل ) بكسر العين ، سواء كانت العين مكسورة أو مفتوحة في المضارع ، وإلى ذلك أشار سيبويه ، وبيّن علة الكسر بقوله : " وذلك من قبل أن فَعَلَ من هذا الباب لا يجيء إلا على يَفْعَلُ ، ولا يصرف عنه إلى يَفْعُلُ ، فلما كان لا يصرف عن يَفْعَلُ ، وكان معتلاً ألزموا مفعلاً منه ما ألزموا يَفْعَلُ ، وكرهوا أن يجعلوه بمنزلة ما ليس بمعتل ، ويكون

(١) الكتاب ( ٤ / ٨٨ ) ، وينظر : معاني القرآن ( ٢ / ١٤٨ ) ، وارتشاف الضرب ( ١ / ١٥٠ ) .

(٢) التكملة ( ٥٣٤ ) ، والبيت للمتنخل الهذلي ، وقام البيت

لا تقفه الموت وقياته خُطَّ لَهُ ذَلِكَ فِي الْمَحْبِلِ

والبيت في ديوان الهذليين القسم الثاني ( ١٤ ) ، واللسان مادة ( هبل ) ، وتاج العروس مادة ( حبل )

مرّة يفعل ومرّة يفعل ، فلمّا كان معتلاً لازماً لوجه واحد ، أُلزموا  
المفعل منه وجهاً واحداً " (١) .

وإن كان يأتي الفاء فاسم الزمان منه على وزن ( مَفْعَل ) بفتح  
العين ؛ لأنّه بمنزلة الصحيح ليس فيه أي إعلال والياء مع الياء أخف  
في النطق .

ب - الأجوف ( معتل العين ) :

إن كان واوي العين فاسم الزمان على وزن مَفْعَل بفتح العين ، هذا  
رأي أكثر الصرفيين ، وذلك نحو : المَخَاف ، والمَقَام ، والمَعَاد ، ولم  
أجد مخالفاً لذلك إلا ما ذكره الزجاجي من أنّ اسم الزمان من واوي  
العين يكون على وزن ( مَفْعَل ) ، قال : " فإذا كان عين الفعل ياءً أو  
واواً ، فالمصدر منه مفتوح ، والزمان والمكان مكسوران " (٢) ثم ذكر  
أمثلة على ذلك ( المَقِيل ، والمَخِيف )

وإن كان يأتي العين فاسم الزمان على وزن ( مَفْعَل ) ، وذلك نحو  
: المَصِيف ، والمَيْبِت ، والمَعِيش ، والمَقِيل ، وإلى ذلك أشار سيبويه  
بقوله : " وقالوا : المَصِيف كما قالوا : أتت الناقة على مَضْرِبِهَا أي :  
على زمان ضَرَابِهَا " (٣) .

ومثل له الفراء بقوله : " إذا كان المَفْعَل من كال يكيل وشبهه من  
الفعل فالاسم منه مكسور " (٤) .

ج - الناقص ( معتل اللام ) :

(١) الكتاب ( ٩٣ / ٤ ) .

(٢) الجمل في النحو ( ٣٨٩ ) .

(٣) الكتاب ( ٨٩ / ٤ ) .

(٤) معاني القرآن ( ١٤٩ / ٢ ) .

ويكون اسم الزمان منه على وزن (مَفْعَل) بفتح العين ، سواءً كانت العين في المضارع مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة ، وتقلب الواو والياء فيه ألفاً نحو : المدْعَى ، والمرْمَى ، والمسْعَى .  
ومن أمثلة سيبويه : " وقالوا : المشتاق ، فأنثوا وفتحوا ؛ لأنه من يَفْعُل " (١) .

وقال الفراء : " وما كان من ذوات الياء والواو من دعوتُ وقضيتُ ، فالمفعل منه فيه مفتوحٌ اسماً كان أو مصدرًا " (٢) .

---

(١) الكتاب ( ٤ / ١٩ ) .

(٢) معاني القرآن ( ٢ / ١٤٩ ) .



**الفصل الثاني**  
**( مَفْعَل ) و ( مَفْعَل ) في القرآن الكريم**  
**( دلالة ( مَفْعَل ) و ( مَفْعَل ) المختلف فيها )**  
**المبحث الأول : مواضع ( مَفْعَل ) و ( مَفْعَل ) بين المصدر الميمي واسم المكان**

**مَأْمَن**

وردت في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ  
أَسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ﴾ . (١)  
وهي من الأمان أو الأمان ، يقال : أَمِنَ يَأْمَنُ أَمْنًا وَأَمَانًا ، وأصل  
الأْمَنُ : طمأنينة النفسِ وزوالُ الخوفِ ، وقيل : الأْمَنُ نقيضُ  
الخوفِ (٢) .

وللمفسرين في تفسير لفظة " مَأْمَن " قولان :  
القول الأول : إنها اسمُ مكانٍ بمعنى : مَوْضِعِ أَمْنِهِ الذي يَأْمَنُ فيه ،  
وهو دار قومهِ الذي جاء منه ، وَمَسْكَنُهُ الذي يَسْكُنُ فيه ، وهذا قول  
أكثر المفسرين ، والصرفيين .  
قال الفراء : " رَدُّهُ إِلَى مَوْضِعِهِ وَمَأْمَنِهِ " (٣) ، وأضاف الطبري :  
إلى حيث يأمن منك وممن في طاعتك حتى يلحق بداره وقومه من

(١) سورة التوبة ، الآية : ( ٦ ) .

(٢) مفردات ألفاظ القرآن ( ٩٠ ) .

(٣) معاني القرآن ( ١ / ٤٢١ ) .

المشركين " (١) ، وتبعهم السمرقندي ، والبغوي ، والزمخشري ، وابن الجوزي ، والرازي ، والكلبي ، والشوكاني ، وابن عاشور (٢) .

أمّا القول الآخر : فقد ذكر أصحابه دلالة المأمّن على اسم المكان مع احتمال دلالاته على المصدر الميمي .

ولعل أول مَنْ قال بذلك العكبري ، الذي اختار المكان وجوّز المصدر بقوله : " مَأْمَنٌ مَفْعَلٌ مِنَ الْأَمْنِ وَهُوَ مَكَانٌ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : ثُمَّ أْبْلَغَهُ مَوْضِعَ مَأْمِنِهِ " (٣) ، وتبعه في ذلك أبو حيان ، وجوّز السمين المكان والمصدر دون ترجيح بينهما (٤)

وعلق الشهاب الخفاجي على كلام البيضاوي الذي قال فيه : " مَوْضِعٌ أَمْنُهُ " (٥) قائلاً : " موضع أمنه : يعني أنه اسم مكان لا مصدر ميمي بتقدير مضاف وهو موضع ، وإن احتمله كلامه إذ الأصل عدم التقدير " (٦) .

(١) جامع البيان ( ١٠٠ / ٩٤ ) .

(٢) ينظر : بحر العلوم ( ٢ / ٣٤ ) ، ومعالم التنزيل ( ٤ / ١٤ ) ، والكشاف ( ٢ / ١٤٠ ) ، وزاد المسير ( ٣ / ٢ ) ، ومفاتيح الغيب ( ١٥ / ٢٣٧ ) ، والتسهيل لعلوم التنزيل ( ٢ / ٧١ ) ، ولسان العرب مادة (أمن) .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ( ٤١٥ ) .

(٤) ينظر : البحر المحيط ( ١١/٥ ) ، والدر المصون ( ٦/١٤ ) .

(٥) أنوار التنزيل ( ٢ / ٣٨ ) .

(٦) عناية القاضي وكفاية الرازي ( ٤/٥٢٥ ) ، وقوله : " الأصل عدم التقدير " أصل من أصول النحاة ذكره ابن الأنباري بقوله : " وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير " الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٣٠) ، ( ١/٢٤٩ ) ، وأورد هذا الأصل ابن هشام في مغني اللبيب ( ١/٢٩٥ ) ، وفي الفصول المفيدة في الواو المزيدة ( ١/٦٠ ) ، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ( ١/٨٣ ) .

وحظي رأي الشهاب بتأييد من الألويسي ، حيث رجح اسم المكان ؛  
لسلامته من التقدير ، فقال : " أي : مَسْكُنُهُ الذي يَأْمَنُ فيه ، أو مَوْضِعُ  
أمنه ، وهو ديار قومه ، على أَنَّ المَأْمَنَ اسم مكان أو مصدر بتقدير  
مضاف ، والأول أولى ؛ لسلامته من مؤونة التقدير " (١) .

ويبدو لي بعد عرض تلك الأقوال ترجيح اسم المكان ، وذلك :

- ١- لأنه قول أكثر المفسرين واختيارهم .
- ٢- لأنَّ سياق الآية يرجحه ، فالفعل " أبلغه " ، بمعنى : أتركه يبلغ ، أو  
ردّه إلى مأمنه ، والبلوغ أو الردّ إلى مكان كان آمناً فيه .

## مَبْلَغ

وردت في قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِّنَ الْعِلْمِ إِنَّ رَبَّكَ

هَدَىٰ لَوِ اعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ اعْلَمُ بِمَنْ اهْتَدَىٰ ﴿٣٠﴾

﴿ (٢) .

وهي من البلوغ والبلاغ ، يقال : بَلَغَ يَبْلُغُ بُلُوغًا وَبِلَاغًا ، ويقال  
بَلَغَتْ المَكَانَ بُلُوغًا ، أي وصلت إليه ، وشيءٌ بَالِغٌ ، أي : جَيِّدٌ ،  
والمبالغة : أَنْ تَبْلُغَ مِنَ العَمَلِ جُهْدَكَ ، وبلغ الغلام : أدرك ، والإبلاغ :  
الإيصال ، والتبليغة : الحَبْلُ الذي يوصل به الرِّشَاءُ ، وَبَلَغَ النَّبْتُ : انتهى  
(٣) .

(١) روح المعاني ( ١٠ / ٧٨ ) .

(٢) سورة النجم ، الآية : ( ٣٠ ) .

(٣) ينظر : الصحاح مادة (بلغ) ، ولسان العرب مادة (بلغ) ، وتاج العروس مادة (بلغ) .

أورد المفسرون ثلاثة آراء في تفسير الـ (مَبْلَغ) في الآية :  
الأول : أنها مصدر ميمي ، بمعنى : البلوغ والانتهاء والغاية التي  
بلغها علمهم، وهي إثارة الدنيا على الآخرة .  
ذهب إلى ذلك أكثرُ المفسرين موضحين معنى ذلك البلوغ وتلك  
النهاية التي انتهى إليها تفكيرهم .  
قال الفراء : " قدر عقولهم ، ومَبْلَغ علمهم حين آثروا الدنيا على  
الآخرة " (١)

وزاد أبو حيان : " مبلغهم : غايتهم ومنتهاهم من العلم ، وهو ما  
تعلقت به علومهم من مكاسب الدنيا ، كالفلاحة والصنائع ؛ لقوله تعالى  
: ﴿ يَعْلَمُونَ ظَهْرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (٢) " (٣) .

الثاني : احتمال المصدر الميمي ، بمعنى : البلوغ والمنتهى ، أو  
اسم المكان ، بمعنى : موضع البلوغ ، كأنَّ علمهم قد وصل إلى محل  
وقف فيه لم يتعداه ؛ لأنَّ العلم درجات .  
ذكر ذلك البقاعي بقوله : " أي : نهاية بلوغهم وموضع بلوغهم ،  
والحاصل لهم " (٤)

---

(١) معاني القرآن (٣/١٠٠) ، وينظر : بحر العلوم (٣/٢٩٢) ، والوجيز (٢/١٠٤١) ، ومعالم التنزيل  
(٧/٤١٠) ، واخر الوجيز (١٤/١٠٨) ، ومفاتيح الغيب (٣٩/٣) ، والجامع لأحكام القرآن  
(١٧/١٠٥) .

(٢) سورة الروم ، الآية : (٧) .

(٣) البحر المحيط (٨/١٦٤) ، وينظر : تفسير القرآن العظيم (٤/٢٤٨) ، والجلالين (٢٠٢/٧) ، وروح  
المعاني (٢٧/٦٠) ، وتيسير الكريم الرحمن (٧٦٤) ، ومعجم ألفاظ القرآن (١/١٢٦) ، وفي ظلال  
القرآن (٦/٣٤١٠) .

(٤) نظم الدرر (٧/٣٢٦) ، وينظر : الجدول في إعراب القرآن (١٤/٥١) .

وردَّ الشَّهابُ دلالة الـ ( مَبْلَغ ) على اسم المكان بأنَّه يصح على سبيل المجاز ، فكأنَّه مَحَلٌّ وقف فيه علمهم إدعاء ، فقال : " منتهى علمهم لا علم لهم فوقه ؛ لدلالة البلوغ على الانتهاء ، وليس فيه إشارة إلى أن مَبْلَغ اسم مكان ، وإن كان اسم في الواقع مجازاً يجعله كأنَّه مَحَلٌّ وقف فيه علمهم إدعاء " (١).

الثالث : أنَّها اسم مكان ، بمعنى : مكان البلوغ ومَحَلُّه ، وانفرد بذلك القاسمي (٢).

ومما سبق من الآراء يتضح - والله أعلم - أن جعل الـ ( مَبْلَغ ) في الآية مصدراً ميمياً هو الراجح ، بمعنى : البلوغ ونهاية العلم ، وذلك بإيثار الدنيا على الآخرة ، أو الظن بأنَّ الملائكة بنات الله ، وأنَّها تشفع لهم ؛ وذلك :

١- لوضوح المعنى مع المصدر الميمي ، فالبلوغ دال على الوصول إلى حدٍّ من العلم لا يتجاوزه فهمهم ، وليس في ذلك دلالة على المكان حقيقة .

٢- لأنَّ أكثر المفسرين قد أخذوا به .

## مَطَّلِع

وردت في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَطَّلِعَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا

تَطَّلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ لَّمْ يَجْعَلْ لَهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا ﴾ (٣) .

(١) عناية القاضي وكفاية الرازي ( ٩ / ١٤ ) .

(٢) ينظر : محاسن التأويل ( ٨ / ٥٣٣ ) .

(٣) سورة الكهف ، الآية : ( ٩٠ ) .

وهي على وزن ( مَفْعَل ) على قراءة الجمهور من الطلوع ، يقال :  
طَلَعَ يَطْلَعُ طُلُوعاً ، وقد اختلفت آراء المفسرين والصرفيين حولها بين  
اسم المكان والمصدر الميمي تبعاً لما ورد من قراءة الكسر وهي قراءة  
الجمهور ، وقراءة الفتح وهي قراءة الحسن ومجاهد وابن كثير وابن  
محيصن<sup>(١)</sup>، وتبعاً لمراعاة القياس الصرفي .

وقد أثار عنهم رأيان :

الرأي الأول : يرى أصحابه أنها اسم مكان بمعنى : موضع الطلوع  
، قال الراغب : " المَطَّلَعُ : موضع الطلوع " <sup>(٢)</sup>، وأضاف ابن الجوزي : "  
لا خلاف بين أهل العربية في أَنَّ المَطَّلَعِ والمَطَّلَعِ كلاهما يعني بهما  
المكان الذي تطلع منه الشمس " ، ثم وَجَّه القراءتين فجعل قراءة  
الحسن بالفتح على الأصل ، وقراءة العامة بالكسر على اختيار العرب  
وما كثر على ألسنتها ، وأنهم قد خصوا الموضع بالكسر ، والمصدر  
بالفتح<sup>(٣)</sup> .

ومن المفسرين من خَرَجَ لغة الكسر بأنها لغة قد ماتت في كثير من  
لغات العرب نقلاً عن الكسائي ؛ لأنَّ من العرب من كان يقول : طَلَعَ

---

<sup>(١)</sup> ينظر : زاد المسير (٥/١٣٨) ، والجامع لأحكام القرآن (١٠/٣٤٤) . و ابن محيصن هو محمد بن  
عبدالرحمن بن محيصن السهمي ، مقرئ مكة مع ابن كثير ، ولكنَّ قراءته شاذة وسندها غريب ، روى  
له مسلم والترمذي ، كان يحسن شيئاً من النحو ، توفي سنة ١٢٣هـ . ينظر : مراتب النحويين  
(٤٩) وطبقات القراء (٢/١٦٧) ، والأعلام (٩/١٨٩) .

<sup>(٢)</sup> مفردات ألفاظ القرآن (٥٢٢) ، وهذا ما ذكره سيبويه وجعله مسموعاً عن العرب (٤/٩٠) ،  
وابن يعيش في شرح المفصل (٦/١٠٧) .

<sup>(٣)</sup> زاد المسير (٥/١٣٩) ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن (١٠/٣٤٤) ، ولسان العرب (٨/٢٣٥)

يَطَّعُ بالكسر في المضارع ، وبقي مَطَّعٍ بكسر اللام في اسم المكان والزمان على ذلك القياس (١) .

ويبدو أنَّ أصحاب هذا الرأي لم يلتفتوا كثيراً إلى القياس الصرفي بقدر ما نظروا إلى السياق ، ودلالته على المكان ، ومنهم من حمل ذلك على التوسع ، وأنَّ العرب قد تتسع فتجعل المصدر نائباً عن الاسم فيقروون " مَطَّعِ الشمس " بالفتح على أنه موضع الطلوع .

أما الرأي الثاني : فيرى أصحابه أنَّها اسم مكان على قراءة الكسر ، والمعنى : موضع الطلوع ، ومصدر ميمي على قراءة الفتح ، ويكون المعنى على تقدير مضاف ، أي مكان طلوع الشمس ، وهو ما ذكره الزمخشري ، والعكبري ، وتبعهم العز بن عبدالسلام ، والبيضاوي (٢) .

وعلق الشهاب على ما ذكره البيضاوي في قراءة الفتح ، فقال : " لم يلتفت إلى ما ذكره أهل الصرف من أنَّه اسم مكان ، إمَّا لأنه لم يرد في كلام الفصحاء بالفتح إلا مصدراً ، فلا حاجة إلى تخريج القرآن على الشاذ ؛ لأنه يخلُّ بالفصاحة ، أو لأنه لا دليل لهم عليه " (٣) .

ويبدو لي أنَّ الرَّاجح من ذلك هو اسم المكان ، وذلك :

١- لأنَّ البلوغ يكون للمكان .

٢- لأنَّ ما ورد في السماع مما هو مكسور العين في ( المفعِل ) من ( فَعَلَ يَفْعُل ) غالباً ما يكون في اسم المكان .

(١) ينظر : البحر المحيـــــط (١٦١/٦) ، والدر المصــــون (٥٤٤/٧) .

(٢) ينظر : الكشاف (٤٠١/٢) ، والتبيان في إعراب القرآن (٥٤٥) ، وتفسير القرآن (٣١٣) ،

وأنوار التنزيـــــل (٣٥٤/٢) .

(٣) عنابة القاضي وكفاية الراضي (٢٣٠/٦) ، وينظر : روح المعاني (٥١/١٦)

٣- لأنَّ قراءة الجمهور بكسر اللام ( مَطَّلِع ) ، وقد اتفق المفسرون جميعهم على أنَّها اسم مكان فالمعنى على ذلك : الموضع الذي تطلع عليه الشمس أولاً من المعمور من الأرض .

## مَوْعِد

وردت في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ ﴾

أَجْمَعِينَ ﴿ (١)

وهي على وزن ( مَفْعَل ) ، من الوعد ، يقال : وَعَدَ يَعِدُ وَعَدًا ، ووعدته الأمر متعدياً بنفسه ، ووعدته به متعدياً بالباء ، والوعد مستعمل في الخير والشرِّ ، يقال : وعدته خيراً ، ووعدته شراً ، فَإِنْ أَسْقَطُوا الخير والشرِّ ، قالوا في الخير : الوَعْدُ والعدَّة ، وفي الشرِّ الإيعاد والوعيد<sup>(٢)</sup> . وفي تفسيرها رأيان :

الأول : أنَّها اسم مكان بمعنى : مكان الوعد ، أو موضع الاجتماع ، وأطلق هنا على المصير إلى الله ، واستعير الموعد لمكان اللقاء تشبيهاً له بالمكان المعين بين الناس للقاء معين وهو الوعد .

وهذا ما ذهب إليه ابن عطية ، وأبو حيان ، والثعالبي ، وابن عاشور<sup>(٣)</sup> .

(١) سور الحجر ، الآية : ( ٤٣ ) .

(٢) ينظر : لسان العرب مادة (وعد) ، وتاج العروس من جواهر القاموس مادة (وعد) .

(٣) ينظر : احرر الوجيز (٣١٦/٨) ، والبحر المحيط (٤٥٤/٥) ، والنهر الماد (٤٥٢/٥) ، والتحرير التنوير (٥٣/١٤) .



أمَّا الرأي الآخر فقد ربط أصحابه تفسير " المَوْعِدِ " في الآية بالعمل فيما بعدها " أجمعين " إنْ جُعِلَ " أجمعين " حالاً ، فيكون الـ( مَوْعِدِ ) مصدراً ميمياً أو اسم مكان (١)

لأنَّ النحويين قد اشترطوا في مجيء الحال من المضاف إليه كون المضاف جزأه أو كجزئه ، ويكون مما يعمل عمل الفعل (٢) ؛ ليتحد عامل الحال وصاحبها ، وذلك متحقق في المصدر الميمي دون اسم المكان .

فمن فسرهما بالمصدر فقد تحقق الشرط في العمل ، واحتاج إلى تقدير مضاف (محل وعدهم) ، لأنَّ جهنم ليست عين الموعِد بل محلّه .

ومن فسرهما باسم المكان ، جعل العامل في الحال معنى الإضافة وهذا ضعيف ؛ لأنَّ الإضافة من المعاني ، فلا تنصب الحال .

ويبدو - والله أعلم - أنَّ الراجح هو كونها اسم مكان ، بمعنى موضع اجتماعهم ، وذلك :

١- لأنه اختيار أكثر المفسرين .

٢- لأنَّ " أجمعين " قد تعرب توكيداً للضمير في " موعدهم " ، وعندئذٍ لا حاجة إلى جعل " مَوْعِدِ " مصدراً ليعمل في الحال .

(١) ينظر : التبيان (٥٠٠) ، والدر المصون (١٦٠/٧) ، وأنوار التنزيل (٢٤٢/٢) ، وإرشاد العقل

السليم (٢٩٧/٤) ، وعناية القاضي (٥١٩/٥) ، وروح المعاني (٧٧/١٤) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل (٣٤٢ / ٢) ، وشرح كافية ابن الحاجب (٥٠ / ٢) .

المبحث الثاني: مواضع ( مَفْعَل ) و ( مَفْعَل ) بين المصدر الميمي واسم الزمان  
مَحْيَا - مَمَات

وردت في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ

وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾<sup>(١)</sup>

الـ ( مَحْيَا ) مَفْعَل من الحياة ، أصله ( مَحْيِيٌّ ) ، تحركت الياء الثانية وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً .

والحياة ضد الموت ، والحيُّ ضد الميِّت ، حييَ يحيى ، وحيَّ يحيى حياة .

والـ ( مَمَات ) ، مَفْعَل من المَوْت ، أصله ( مَمَوْت ) ، نقلت حركة الواو إلى الميم ، فصارت ( مَمَوْت ) ، تحركت الواو في الأصل ، وانفتح ما قبلها في اللفظ فقلبت ألفاً ، والموت ضد الحياة ، يقال : مات يموت ويمات فهو ميِّت وميِّت<sup>(٢)</sup> .

والمَحْيَا والمَمَات في الآية إما أن تكون مصدرًا ميميًّا ، بمعنى : الحياة والموت ، أو اسم زمان ، أي : وقت الحياة ووقت الموت .

وقد أورد المفسرون في تفسيرها ثلاثة أقوال :

الأول : الـ ( مَحْيَا ) و الـ ( مَمَات ) مصدران ميميَّان ، بمعنى : الحياة والموت ، أي : حياتي لله في طاعته ، وموتي لله في رجوعي إلى جزائه .

<sup>(١)</sup> سورة الأنعام ، الآية : ( ١٦٢ ) .

<sup>(٢)</sup> ينظر : لسان العرب مادة ( حيا ) ، و تاج العروس مادة ( حيا ) .

ذكر ذلك الطبري ، والبغوي ، وابن عطية ، وابن الجوزي ،  
والرازي<sup>(١)</sup> ، وتبعهم البقاعي ، والألوسي ، والشنقيطي<sup>(٢)</sup>  
الثاني : إنَّهما اسما زمان ، بمعنى : زمان الحياة وزمان الموت ،  
أي : ما آتية في حياتي من العمل الصالح ، وما أوصي به بعد وفاتي ،  
وما أموت عليه من الإيمان والطاعة لله رب العالمين .  
ذهب إلى ذلك الزمخشري ، والقرطبي ، والبيضاوي ، والخازن ،  
والنسفي ، وأبو السعود ، والقاسمي<sup>(٣)</sup>  
الثالث : إنَّهما يحتملان المصدر الميمي و اسم الزمان على ما سبق  
من المعاني ، أوردهما أبو حيان ، وتبعه الشوكاني<sup>(٤)</sup> ، وابن عاشور .  
قال ابن عاشور : " المَحْيَا والمَمَات يستعملان مصدرين ميميين ،  
ويستعملان اسمي زمان من حَيٍّ ومَات ، والمعنيان محتملان ، فإذا كان  
المراد من المحيا والممات المعنى المصدرية كان على حذف مضاف  
تقديره : أعمال المحيا ، وأعمال الممات ، أي الأعمال التي من شأنها أن  
يتلبس بها المرء مع حياته ، ومع وقت مماته ، وإذا كان المراد منها  
المعنى الزمني ، كان المعنى ما يعتريه في الحياة وبعد الممات " <sup>(٥)</sup> .

<sup>(١)</sup> ينظر : جامع البيان (١٣٠/٨) ، ومعالم التنزيل (٢١١/٣) ، واخر الوجيز (٤١٦/٥) ، وزاد  
المسير (١٢٣/٣) ، ومفاتيح الغيب (١٣/١٤) .  
<sup>(٢)</sup> ينظر : نظم الدرر (٧٥٢/٢) وروح المعاني (١٠٤/٨) ، والبيان والتعريف (٢٦١/١) ، ومعجم  
ألفاظ القرآن (١٣٨ / ٢) .  
<sup>(٣)</sup> ينظر : الكشف (٥١/٢) ، والجامع لأحكام القرآن (١١١ / ٧) ، وأنوار التنزيل (٥٣٠/١) ،  
وإرشاد العقل السليم (١٥٢/٣) ، وتيسير الكريم الرحمن (٢٣٦) ، ومحاسن التأويل (٥٦٦/٤)  
<sup>(٤)</sup> ينظر : البحر المحيط (٢٦٢/٤) .  
<sup>(٥)</sup> التحرير والتنوير (٢٠١/٨) .

ويبدو لي مما سبق أنّ الراجح هو المصدر الميمي ، أي : الحياة  
والموت ، لأنّه قد عطف على مصدر قبله ، وهو النُّسك ، ولأنّه قول  
أكثر المفسرين .

## مَعَاش

وردت في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ﴾ (١) .

الـ ( مَعَاش ) مَفْعَلٌ ، من العَيْش ، أصلها ( مَعِيش ) ، نقلت حركة  
حرف العلة ( الياء ) إلى الساكن الصحيح قبله ( العين ) فصارت ( مَعِيش )  
، فتحرّكت الياء في الأصل ، وانفتح ما قبلها في اللفظ فقلبت  
ألفاً .

والعَيْش : الحياة ، يقال : عَاشَ الرَّجُلُ يَعْيشُ عَيْشًا وَمَعَاشًا وَمَعِيشًا  
وَمَعِيشَةً وَعَيْشَةً ، والعَيْشُ : الطَّعَامُ عند أهل اليمن وأهل عمان ، ويسمى  
أهل الحجاز الزرع والطَّعَامَ عَيْشًا (١) .

وقيل العَيْشُ : البَقَاءُ ، وهو أخص من الحياة ، والمعيشة : ما به  
البقاء والعيش ، من مَطْعَمٍ وَمَشْرَبٍ ونحوهما ، وكذلك المَعَاشُ (٢) .  
اختلف الصرفيون والمفسرون في بيان الـ ( معاش ) ، فذكروا ثلاثة  
آراء في معناها :

(١) ينظر : العين مادة ( عيش ) ، واخيط مادة ( عيش ) ، والصحاح مادة ( عيش ) ، ومفردات ألفاظ  
القرآن ( ٥٩٦ ) ، واحكم واخيط الأعظم مادة ( عيش ) ، وأساس البلاغة ( ٥٢٨ ) ، ولسان العرب  
مادة ( عيش ) ، ومختار الصحاح مادة ( عيش ) ، وتاج العروس مادة ( عيش ) .

(٢) ينظر : معجم ألفاظ القرآن الكريم ( ٤ / ٢٦٩ ) .

الأول : أنَّ المعاش مصدر ميمي ، بمعنى : العيش ، عند  
الصرفيين وبعض المفسرين .

قال سيبويه : " أي : جعلناه عيشاً " (١) ، وتبعه ابن السراج ،  
والبغوي ، وابن الجوزي ، وابن عاشور ، والشنقيطي (٢) .

الثاني : أنَّ المعاش اسم زمان ، بمعنى : زمان العيش ووقته ،

تستيقظون فيه ، وتقلبون في حوائجكم ومكاسبكم

وهذا ما ذهب إليه الزمخشري ، والنسفي ، وأبو حيان ، قال

الزمخشري : " أي : وقت معاش تستيقظون فيه وتقلبون في حوائجكم  
ومكاسبكم " (٣) ، وتبعهم البقاعي ، والسيوطي ، وأبو السعود ،  
والشوكتاني (٤) .

الثالث : أنها تحتل الوجهين ، المصدر الميمي واسم الزمان ، على

ما سبق من المعاني فقد أوردهما الرازي ووضح المعنى في كل وجه ،  
فقال : " في المعاش وجهان : أحدهما أنه مصدر ، يقال : عاشَ يَعِيشُ  
عَيْشاً وَمَعاشاً وَمَعِيشَةً وَعَيْشَةً ، وعلى هذا التقدير فلا بدَّ فيه من  
إضمار ، والمعنى : وجعلنا النهار وقت معاش ، والثاني : أن يكون  
مَعاش ( مَفْعَل ) ظرفاً للتعيش ، وعلى هذا لا حاجة إلى الإضمار " (٥) .

(١) الكتاب ( ٨٨/٤ ) .

(٢) ينظر : الأصول في النحو ( ١٤١/٣ ) ، ومعالم التنزيل ( ٣١٢/٨ ) ، وزاد المسير ( ١٨٥/٨ ) ،

والتحرير والتنوير ( ٢١/٣٠ ) ، والبيان والتعريف ( ٧٩٩/٢ )

(٣) الكشف ( ١٧٧/٤ ) ، وينظر : مدارك التنزيل ( ١٣١٣ ) ، والبحر المحيط ( ٤١١/٨ ) .

(٤) ينظر : نظم الدرر ( ٢٩٨/٨ ) ، وإرشاد العقل السليم ( ٤٥٧/٦ ) .

(٥) مفاتيح الغيب ( ٨/٣١ ) .

وتبعه القرطبي ، وأضاف قائلاً : " أي : وقت مَعَاش ، أي :  
متصرفاً لطلب المعاش ، ..... ، و ( معاشاً ) على هذا اسم زمان ؛  
ليكون الثاني هو الأول ، ويجوز أن يكون مصدرًا بمعنى : العيش على  
تقدير حذف المضاف " (١) .

وتبعهم البيضاوي ، والزرکشي ، والشهاب ، والألوسي (٢) .  
والراجح مما سبق - والله أعلم - أن الـ ( مَعَاش ) مصدر ميمي ؛  
لأنه :

- ١- أكثر المفسرين عليه ، وهو رأي الصرفيين أيضاً .
- ٢- جاء على ما يقتضيه القياس الصرفي ، فما كان على ( فَعَلَ يَفْعَل )  
فالمصدر ( مَفْعَل ) .

## مَهْلِك

وردت في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا ﴾

﴿ (٣) .

على وزن ( مَفْعَل ) في قراءة حفص عن عاصم ، وعلى قراءة أبي  
بكر عن عاصم ( مَهْلِك ) ( مَفْعَل ) ، وقراءة الباقرين ( مَهْلِك ) ( مَفْعَل ) .

(١) الجامع لأحكام القرآن ( ١٩ / ١٢٢ ) .

(٢) ينظر : أنوار التنزيل ( ٣ / ٤٨٨ ) ، والبرهان في علوم القرآن ( ٤ / ١٣٠ ) ، وعناية القاضي ( ٩ /

٣٨١ ) ، وروح المعاني ( ٣٠ / ١٢ )

(٣) سورة الكهف ، الآية : ( ٥٩ ) .

قال ابن مجاهد : " قرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر ( لَمْهَلْكُمْ ) ، بفتح الميم واللام الثانية ، وروى حفص عنه ( لَمْهَلْكُمْ ) بكسر اللام وقرأ الباقون ( لَمْهَلْكُمْ ) " (١) .

والـ ( مَهْلِكٌ ) من الهَلَاكِ والهَلُوكِ ، يقال : هَلَكَ يَهْلِكُ هَلَاكًا وهَلُوكًا ، من باب ضَرَبَ يَضْرِبُ .

وهَلَكَ الْحَيُّ : مات ، والشَيْءُ : ذهب عَنِّي ، وانتقل إلى آخر ، وهَلَكَ النَّاسُ : استوجبوا النار والخلود فيها لسوء أعمالهم ، والمَهْلَكَةُ : المفازة ، والتَهْلُكَةُ : كلُّ شَيْءٍ يَصِيرُ عَاقِبَتَهُ إِلَى الْهَلَاكِ (٢) .

جاءت آراء الصرفيين والمفسرين تبعاً للقياس الصرفي ، وما ورد من القراءات المتواترة ، وهي على ضربين :

الأول : أن الـ ( مَهْلِكٌ ) مصدر ميمي ، بمعنى : الإهلاك أو الهلاك ، الإهلاك من أهلك على قراءة ( مَهْلِكٌ ) ، والهلاك من هلك على قراءة ( مَهْلِكٌ ) أو ( مَهْلِكٌ ) ، فهو مصدر ميمي في جميع القراءات .

ذهب إلى ذلك الطبري بقوله : " قرأ عامة قُرَاءِ الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ ( لَمْهَلْكُمْ ) بضم الميم وفتح اللام على توجيه ذلك إلى أنه مصدر من أهلكوا إهلاكًا ، وقرأه عاصم ( لَمْهَلْكُمْ ) بفتح الميم واللام على توجيهه إلى المصدر من هلكوا هلاكًا ومَهْلَكًا " (٣) .

(١) السبعة في القراءات ( ٣٩٣ ) ، وينظر : الحجة في القراءات ( ٢٢٧ ) ، والمبسوط في القراءات العشر ( ٢٣٦ ) ، والكشف عن وجوه القراءات ( ٦٥/٢ ) وحجة القراءات ( ٤٢١ ) .

(٢) ينظر : لسان العرب مادة ( هلك ) ، وتاج العروس مادة ( هلك ) ، ومعجم ألفاظ القرآن ( ٦ / ٢٠٠ ) .

(٣) جامع البيان ( ٢٩٨/١٥ ) ، وينظر : بحر العلوم ( ٣٠٤/٢ ) ، والوجيز ( ٦٦٦/٢ ) ، واخر الوجيز ( ٣٤٥/٩ ) ، ولباب التأويل ( ١٦٩ / ٣ ) ، ونظم الدرر ( ٤ / ٤٨٥ ) ، وتفسير الجلالين ( ٣٠٠ ) ، وإرشاد العقل السليم ( ٤ / ٥١١ ) .

وحمل البيضاوي قراءة ( مَهْكَ ) على الشاذ من مصادر ( يَفْعَل ) ،  
كالمرجع والمحيط (١) .

وتعقّبهُ الألوّسي بأنّه قد صرّح في القاموس بأنّ هَلْكَ من باب  
ضَرَبَ ، وَعَلِمَ وَمَنَعَ (٢) ، فلا شذوذ في كونه مصدراً (٣) .

الثاني : أنّها تحتمل المصدر الميمي و اسم الزمان ، على اختلاف  
في ذلك وفق ما روي من القراءات ، وما يوافق القياس الصرفي .

فجعلها الفراء مصدراً ميمياً في قراءة الضم ( مَهْكَ ) ، والفتح ( )  
مَهْكَ ) ، واسم زمان في قراءة الكسر ( مَهْكَ ) (٤) ، وتبعه النحاس ،  
والقرطبي ، وابن عاشور (٥) ، وهو في ذلك قد جعلها موافقة للقياس  
الصرفي .

أمّا عند الزمخشري فهي محتملة للمصدر الميمي واسم الزمان في  
جميع القراءات ، فأشار إلى ذلك قائلاً : " المَهْكَ : الإهلاك ووقته ،  
وقرئ : لمهلكهم ، بفتح الميم واللام مفتوحة أو مكسورة ، أي :  
لهلاكهم أو وقت هلاكهم " (٦) ، وتبعه الرازي (٧)

وهناك قول آخر ذكره الزجاج ، وهو احتمال المصدر الميمي واسم  
الزمان في قراءة الضم ( مَهْكَ ) ، والمصدر الميمي في قراءة الفتح ( )

(١) ينظر : أنوار التنزيل ( ٣٤٥ / ٢ ) .

(٢) ينظر : القاموس المحيط مادة ( هلك ) .

(٣) ينظر : روح المعاني ( ١٥ / ٤٤٢ ) .

(٤) ينظر : معاني القرآن ( ٢ / ١٤٨ ) .

(٥) ينظر : إعراب القرآن ( ٢ / ٤٦٦ ) ، والحجة في القراءات السبع ( ٢٢٧ ) ، والجامع لأحكام

القرآن ( ٣١١ / ١٠ ) .

(٦) الكشاف ( ٢ / ٣٩٥ ) .

(٧) ينظر : مفاتيح الغيب ( ١٤٣ / ٢١ ) .



مَهْكَ ) ، واسم الزمان في قراءة الكسر ( مَهْكَ )<sup>(١)</sup> ، وتبعه ابن الجوزي ، والسمين الحلبي<sup>(٢)</sup> .

وهذا ابن الأباري يتبع الفراء ، ولكنه يجوز في قراءة الكسر ( مَهْكَ ) المصدر الميمي إلى جانب اسم الزمان ، ولكن ذلك المصدر نادر كالمرجع والمحيض<sup>(٣)</sup> .

أما البغوي والنسفي وأبو حيان فقد انفرد كل منهم بقول لم يذكره غيره فقد ذكر البغوي أنَّ الـ ( مَهْكَ ) مصدر ميمي ، بمعنى : الإهلاك ، والـ ( مَهْكَ ) ، والـ ( مَهْكَ ) اسم زمان ، بمعنى : وقت الهلاك<sup>(٤)</sup> .

وذكر النسفي أنَّ الـ ( مَهْكَ ) مصدر ميمي ، والـ ( مَهْكَ ) والـ ( مَهْكَ ) محتمل لاسم الزمان والمصدر الميمي ، أي : وقت هلاكهم أو هلاكهم<sup>(٥)</sup> .

أما أبو حيان فقد خالف الجميع فذكر أنَّ قراءة الفتح ( مَهْكَ ) اسم زمان الهلاك ، وقراءة الكسر ( مَهْكَ ) مصدر ميمي<sup>(٦)</sup> ، وقد أنكر ذلك السمين الحلبي ، وعزاه إلى اشتباه ذلك على أبي حيان بقراءة حفص ( مَهْكَ )<sup>(٧)</sup> .

<sup>(١)</sup> ينظر : معاني القرآن وإعرابه ( ٢٤٣/٣ ) .

<sup>(٢)</sup> ينظر : زاد المسير ( ١١٨/٥ ) ، والدر المصون ( ٥١٤/٧ ) .

<sup>(٣)</sup> ينظر : البيان في إعراب القرآن ( ٩١ ) ، والبيان في إعراب القرآن ( ٥٤١ ) .

<sup>(٤)</sup> ينظر : معالم التنزيل ( ١٨٣ / ٥ )

<sup>(٥)</sup> ينظر : مدارك التنزيل ( ٦٥٦ ) .

<sup>(٦)</sup> ينظر : البحر المحیط ( ١٤٠ / ٦ ) .

<sup>(٧)</sup> ينظر : الدر المصون ( ٥١٥ / ٧ ) .

ويبدو أنَّ الراجح مما سبق هو المصدر الميمي ، بمعنى : الإهلاك أو الهلاك ؛ لأنَّ قراءة ( مُهَكَ ) بضم الميم وفتح اللام قراءة عامة القراء ، وقد اتفق الصرفيون والمفسرون على أنها مصدر ميمي في هذه القراءة ، ولأنَّ ما بعده ( مَوْعِد ) اسم زمان في الغالب من الأقوال ، فيتعين أن يكون ( مهلك ) مصدرًا ميميًّا ؛ لئلا يكون للزمان زمان .  
المبحث الثالث : مواضع ( مَفْعَل ) و ( مَفْعِل ) بين اسم المكان واسم الزمان

## مَحِلٌّ

وردت في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ <sup>(١)</sup> .

الـ ( مَحِلٌّ ) مَفْعِلٌ ، من الحَلِّ ، أصلها ( مَحِلٌّ ) نقلت حركة اللام الأولى إلى الحاء فسكنت فأدغمت في اللام الثانية ، فصارت ( مَحِلٌّ ) .  
يقال : حَلَّ يَحِلُّ - بكسر الحاء - حَلًّا وَحَلَالًا ، وهو ضد الحرام وحَلٌّ العذاب يَحِلُّ ، أي : وَجِبَ ، من باب ضَرَبَ ، ويَحِلُّ بالضم ، أي : نَزَلَ ، وقالوا : حَلَّ من إحرامه ، وأحَلَّ من إحرامه إحلالًا ، والحِلُّ : الحلال ، ومنه قولهم : هذا لك حِلٌّ وبِلٍ <sup>(٢)</sup> .

والـ ( مَحِلٌّ ) في الآية اسم مكان الحِلِّ عند الصرفيين وأكثر المفسرين ، أي : الموضع الذي يجب فيه ذبح الهدي ، واختلفوا في تعيينه ، فقال مالك والشافعي وأحمد : الموضع الذي أحصر به ؛ إقتداءً

<sup>(١)</sup> سورة البقرة ، الآية : ( ١٩٦ ) .

<sup>(٢)</sup> ينظر : لسان العرب مادة ( حَلٌّ ) ، وتاج العروس مادة ( حَلٌّ ) ، ومعجم ألفاظ القرآن الكريم )

برسول الله صلى الله عليه وسلم حيث أحصر في الحديبية ، وقال أبو حنيفة : الحرم .

ذهب إلى ذلك الطبري ، و الجصاص ، و الواحدي ، والبغوي ، والزمخشري ، وابن عطية ، وابن الجوزي ، وتبعهم أكثر المفسرين . قال الطبري : " مَحَلُّ هَدْيِ الْمُحَصِّرِ الَّذِي يَحِلُّ بِهِ ، وَيَجُوزُ لَهُ بِيَلُوغِهِ إِيَّاهُ حَلْقُ رَأْسِهِ حَيْثُ حَبَسَ ، ... أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَلَّ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَدِيبِيَّةِ ، فَنَحَرُوا الْهَدْيَ وَحَلَقُوا رُؤُوسَهُمْ ، وَحَلَّوْا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ الْهَدْيُ " (١).

وانفرد الزجاج بجعلها دالة على اسم الزمان فقال : " فِي مَحَلِّهِ ، مِنْ كَانَ حَاجًا مَحَلَّهُ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَلَمَنْ كَانَ مُعْتَمِرًا يَوْمَ يَدْخُلُ مَكَّةَ " (٢) . وقد أورد العكبري احتمال اسم المكان واسم الزمان ؛ لأنَّ القياس الصرفي يجيز ذلك ، مع ترجيحه لاسم المكان .

قال العكبري : " الْمَحَلُّ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَكَانًا ، وَأَنْ يَكُونَ زَمَانًا " (٣) ، وتبعه السمين الحلبي ، وأبو السعود ، والألوسي ، وابن عاشور (٤)

---

(١) جامع البيان (٢٧٢/٢) ، وينظر : أحكام القرآن (٣٣٩/١) ، والوجيز (١٥٦/١) ، ومعالم

التنزيل (٢٢٢/١) ، والكشاف (١٢٠/١) ، والمحور الوجيز (١٥٤/٢) .

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٢٣١/١) .

(٣) التبيان في إعراب القرآن (١٢٣) .

(٤) ينظر : الدر المصون : (٣١٥/٢) ، وإرشاد العقل السليم (٣٦٤/١) ، وروح المعاني (١٢٢/٢) ،

والتحرير والتنوير (٢٢٤/٢) .

ويبدو لي أنّ الـ ( مَحَلٌّ ) في هذه الآية اسم مكان الحِلِّ ، وهو  
الموضع الذي يجب فيه ذبح الهدى ؛ لِأَنَّهُ :

١- قول أكثر المفسرين والصرفيين واختيارهم .

٢- الظاهر من سياق الآية ، ويقويه ما ورد في الحديث عن مالك بن  
أنس أنه بلغه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم حلّ هو وأصحابه  
بالحديبية ، فنحروا الهدى ، وحلقوا رؤوسهم ، وحلّوا من كل شيء قبل  
أن يطوفوا بالبيت وقبل أن يصل إليه الهدى

## مَعَزِلٌ

وردت في قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ فِي مَعَزِلٍ يَبْنِي أَرْكَبَ

مَعَنَا وَلَا تَكُن مَعَ الْكَافِرِينَ ﴾ (١) .

الـ ( مَعَزِلٌ ) مَفْعَلٌ من العَزَلِ ، يقال : عَزَلَ الشيءَ يَعْزِلُهُ عَزْلاً ،  
من باب (ضَرَبَ) وَعَزَلَهُ فاعْتَزَلَ وانعزل ، أي : نَحَاهُ جانِباً فَتَنَحَى ،  
والاعتزال : تجنب الشيء بالبدن كان ذلك أو بالقلب ، والأعزل : سَحَابٌ  
لا مطر فيه ، وكنت بمَعَزِلٍ عن كذا وكذا ، أي : كنت بموضع عزلة منه  
، واعتزلت القوم : فارقتهم وتنحيت عنهم (٢) .

وقد أورد الصرفيون والمفسرون ما يوافق القياس الصرفي ،  
فجعلوا ( مَعَزِلٌ ) ، اسم مكان أو اسم زمان ؛ لِأَنَّهُ من ( فَعَلَ يَقْعِلُ ) ،  
وجاءت آراؤهم على ضربين :

(١) سورة هود ، الآية : ( ٤٢ ) .

(٢) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن (٥٦٥) ، ولسان العرب مادة (عزل) ، ومختار الصحاح مادة (

عزل) ، وتاج العروس مادة (عزل) ، ومعجم ألفاظ القرآن الكريم (٢١٩/٤) .

الأول : أن الـ ( مَعزِل ) اسم مكان العزلة والافتراد إما حقيقة أو مجازاً ، أي : في موضع قد عزل فيه نفسه ، وفي ناحية من السفينة ؛ لأنه كان يظن أن الجبل يمنعه من الغرق ، وقيل : في معزل عن دين أبيه .

ذهب إلى ذلك الصرفيون وأكثر المفسرين .

قال النحاس : " اسم المكان والمصدر مَعزِل " (١) ، وإنما ذكر المصدر للتبيين ، وإيضاح القاعدة ، وإن لم يقرأ به . وأضاف السمرقندي : "في ناحية من السفينة ، ويقال : من الجبل " (٢) .

وأورد مكي ما يوهم قراءة الفتح ، فقال : "من كسر الزاي جعله اسماً للمكان ، ومن فتح فعلى المصدر " (٣) وأحسب أنه لم يرد إثبات قراءة كما فهم ابن عطية ، بدليل أنه لم يورد ذلك في الكشف، ولم يُشر إليها أحد في كتب القراءات . ويقوي ذلك ما ذكره العكبري بقوله : " بكسر الزاي موضع ، وليس بمصدر ، وبفتحها مصدر ، ولم أعلم أحداً قرأ بالفتح " (٤) . وأكد البقاعي اسم المكان بما جاء بعدها من النداء بـ ( يا ) بقوله تعالى " يا بني اركب " ففيه بعض البعد في المكان (٥) .

(١) إعراب القرآن ( ٢ / ٢٨٤ ) .

(٢) بحر العلوم ( ٢ / ١٢٧ ) ، وينظر : الوجيز ( ١ / ٥٢١ ) ، ومعالم التنزيل ( ٤ / ١٧٨ ) ، والكشاف ( ٢ / ٢١٧ ) ، واخر الوجيز ( ٧ / ٣٠١ ) ، وزاد المسير ( ٤ / ٨٤ ) ، ومفاتيح الغيب ( ١٧ / ٢٤١ ) ، وتذكرة الأريب ( ١ / ٢٤٩ ) ، والجامع لأحكام القرآن ( ٩ / ٢٨ ) .

(٣) مشكل إعراب القرآن ( ١ / ٣٦٤ ) ، وينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ( ٢ / ١١ ) .

(٤) البيان في إعراب القرآن ( ٤٥٢ ) .

(٥) ينظر : نظم الدرر ( ٣ / ٥٣٢ ) .

الثاني : أن الـ ( مَعْرِل ) اسم مكان العزلة مع تجويز اسم الزمان فيه ، نظراً للقياس الصرفي ، واحتمال السياق لذلك .  
قال السمين الحلبي : " بكسر الزاي : اسم مكان العزلة ، وكذلك اسم الزمان أيضاً ... " (١) .  
وقلَّ الشهاب احتمال اسم الزمان فقال : " المَعْرِل بالكسر اسم مكان العزلة ، وقد يكون زماناً " (٢) .

- ويبدو لي مما سبق أن الـ ( مَعْرِل ) اسم مكان العزلة ، وذلك :
- ١- لأنه رأي الصرفيين وأكثر المفسرين واختيارهم .
  - ٢- لأنَّ السياق ، والحوار الذي دار في القصة دال على ذلك .
  - ٣- لأنَّ النداء بـ ( يا ) دال على البعد في المكان كما قال البقاعي .

## مَعَاد

وردت في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ ۗ ﴾ (٣) .

الـ ( مَعَاد ) مَفْعَل ، من ( العَوْدِ ) ، أصلها ( مَعَوِد ) ، نقلت حركة حرف العلة (الواو) إلى العين ، فأصبحت ( مَعَوِد ) ، ثم قلبت الواو ألفاً ؛ لانفتاح ما قبلها في اللفظ ، وتحركها في الأصل .

(١) الدر المصنوع (٦/٣٣٠) .

(٢) عناية القاضي وكفاية الرازي (٥/١٦٨) ، وينظر : روح المعاني (١٢/٨٨) .

(٣) سورة القصص ، الآية : ( ٨٥ ) .

يقال : عادَ الشيءَ يَعُودُ عَوْدًا وَعَوْدَةً وَمَعَادًا ، من باب نَصَرَ يَنْصُرُ ،  
والعَوْدُ : تنثية الأمر عوداً بعد بدء ، بدأ ثم عاد ، أو الرجوع إلى  
الشيء بعد الانصراف عنه ، إمّا انصرافاً بالذات أو بالقول والعزيمة ،  
والعودة : مرة واحدة ، والعادة : اسم لتكرير الفعل حتى يصير ذلك  
سهلاً تعاطيه كالطبع ، أو الدُّرْبَة في الشيء ، والتماذي في الأمر حتى  
يصير له سجية ، والعَوْدُ من الإيل : المَسْنُ ، ومن الطريق : القديم (١).  
والـ ( مَعَاد ) في الآية ، إمّا أن يكون من العَادَةِ أو العَوْدِ ، وهو  
الرجوع ، ولكل واحد من المعنيين ما يناسبه في تفسير الآية ، وعلى  
هذا جاءت أقوال الصرفيين والمفسرين ، فكانت على قولين :  
الأول : إنَّ الـ ( مَعَاد ) اسم مكان العَوْدِ والرُّجُوع ، أو المكان  
الذي اعتدت الرجوع إليه ، وذلك العود إمّا أن يكون إلى مكة - حرسها  
الله - عند أكثر المفسرين أو إلى الجنة عند بعضهم .  
وإن كان المعنى العود إلى الجنة فتوجيهه أنّ النبي صلى الله عليه  
وسلم كان في ظهر  
آدم عليه السلام إذ كان فيها ، وهناك توجيه آخر ، وهو أنّه صلى الله  
عليه وسلم لمّا كان مستعداً لها من قبل كان كأنه فيها ، فالسابقة  
باعتبار ذلك الاستعداد ، والأقرب من ذلك أنّه صلى الله عليه وسلم دخلها  
ليلة المعراج ؛ لما روي عنه أنّه قال : " دخلت الجنة ، فرأيت فيها  
قصرًا ، فقلت لمن هذا ؟ فقالوا : لعمر بن الخطاب " (٢).

(١) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن ( ٥٩٣ ) ، ولسان العرب ( عَوَدَ ) ، وتاج العروس ( عَوَدَ ) .

(٢) الحديث في مسند الإمام أحمد ( ١٩١/٣ ) حديث رقم ( ١٣٠٠٦ ) ، وفضائل الصحابة ( ٢٧٥/١ )

حديث رقم ( ٣٦٣ ) ، وصحيح مسلم ( ١٨٦٢/٤ ) حديث رقم ( ٢٣٩٤ ) .

ذهب إلى ذلك الفراء ، والسجستاني ، والزجاج والسمرقندي ، وتبعهم أكثر المفسرين .

قال الفراء : " يعني إلى مكة ، والمعاد ههنا إنما أراد به حيث ولدت " (١) .

وأضاف الزجاج قائلاً : " لرادك إلى مكانك بمكة " (٢) .

أمّا القول الثاني : فهو احتمال اسم المكان و الزمان ، اسم المكان على ما سبق بيانه في القول الأول ، واسم الزمان على معنى زمان العود والرجوع إلى الله تعالى ، وهو يوم القيامة ، وهذا ما اشتهر به المعاد ؛ لأنّ يوم القيامة معاد كل الخلق .

ذهب إلى ذلك الطبري: "عن ابن عباس قال : إلى الجنة،...، وعن عكرمة والحسن ، قال : يوم القيامة ، وقال آخرون : لرادك إلى الموضوع الذي خرجت منه ، وهو مكة " (٣) .

ونذكر هذه الأقوال النحاس ، والسمعاني ، والكرماني ، والبغوي ، وابن عطية ، والقرطبي ، والخازن ، وابن كثير ، والسيوطي ، والألوسي (٤) .  
ويبدو لي - والله أعلم - أنّ جعل الـ ( معاد ) اسم مكان هو الأولى ، ويراد به مكة المكرمة ، ويقوي ذلك :

---

(١) معاني القرآن (٣١٣/٢) ، وينظر : غريب القرآن (٤٢٣/١) ، والوجيز (٨٢٦/٢)

(٢) معاني القرآن وإعرابه (١١٨/٤) ، وينظر : بحر العلوم (٣٢٢/٢) ، والكشاف (٤٤٠/٣) .

(٣) جامع البيان (١٣٣/٢٠) .

(٤) ينظر : معاني القرآن (٢٠٦/٥) ، وتفسير السمعاني (١٦٢/٤) ، وغرائب التفسير (٨٧٥/٢) ،

ومعالم التنزيل (٢٢٦/٦) ، واخر الوجيز (٣٤٧/١١) ، والجامع لأحكام القرآن (٣٢٠/١٣) ،

ولباب التأويل (٣٧٣/٣) ، وتفسير القرآن العظيم (٣٠٧/٣) .



- ١- ما ورد في سبب نزول الآية ، أخرج ابن أبي حاتم عن الضحاك قال : " لما خرج النبي صلى الله عليه وسلم من مكة فبلغ الجحفة اشتاق إلى مكة ، فأنزل الله " إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادِكَ إِلَىٰ مَعَادٍ " (١) .
- ٢- أن ذلك قول الصرفيين وأكثر المفسرين واختيارهم

## مَوْعِدٌ

وردت في قوله تعالى : ﴿ بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّنْ لِنَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا

(٢) ﴿ ٤٨ ﴾ .

الموعِد (مَفْعَلٌ) من الوعد ، يقال : وَعَدَ يَعِدُ وَعْدًا وَعِدَةً ، وَعَدَهُ الْأَمْرَ مَتَعِدِيًا بِنَفْسِهِ ، ووَعَدَهُ بِهِ مَتَعِدِيًا بِالْبَاءِ ، والوعد مستعمل في الخير والشر (٣) .

والمَوْعِد في الآية اسم زمان الوعد ، ووقت الإنجاز لما وَعِدَ بِهِ الْكُفَّارُ مِنَ الْبَعْثِ وَالنَّشُورِ ، عند أكثر المفسرين .  
 عن ابن عباس قال : " أَجَلًا لِلْبَعْثِ " (٤) ، ووضَّحَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ بِقَوْلِهِ : " وَقْتًا لِإِنْجَازِ مَا وَعَدْتُمْ عَلَىٰ أَلْسِنَةِ الْأَنْبِيَاءِ مِنَ الْبَعْثِ وَالنَّشُورِ " (١) .  
 وتبعهم أكثر المفسرين .

(١) لباب النقول في أسباب التزل ( ٢١٥ ) .

(٢) سورة الكهف ، الآية : ( ٤٨ ) .

(٣) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن ( ٨٧٥ ) ، وأساس البلاغة ( ٨٢٨ ) ، ولسان العرب مادة (وعد) .

(٤) تنوير المقباس ( ١٨٦ ) ، وينظر : جامع البيان ( ٢٨٥/١٥ ) ، وبحر العلوم ( ٣٠٢/٢ ) ، ومعالم

التزليل ( ١٧٦/٥ ) .

وجوّزَ بعض المفسرين احتمال اسم المكان واسم الزمان ، ويكون المعنى : مكان وعد للمحاسبة ، أو زمان وعد لإِنجاز ما وعدتم من البعث والنشور .

قال النسفي : " وقتاً لإِنجاز ما وعدتم على السنة الأنبياء من البعث والنشور أو مكان وعد للمحاسبة " (٢).

ويبدو لي مما سبق - والله أعلم - أنّ الـ ( مَوْعِدِ ) في الآية اسم زمان الوعد ؛

١- لأنّ الخطاب لمنكري البعث والقيامة ، فهو تقرير لما أنكروه في الدنيا وهو زمن البعث .

٢- لأنّه قول أكثر المفسرين واختيارهم

المبحث الرابع : مواضع ( مَفْعَلِ ) و ( مَفْعِلِ ) المشتركة بين المصدر الميمي واسم المكان واسم الزمان

### مَجْرَى

وردت في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ أَرَبُكْبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبَهَا

وَمُرْسَلَهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (٣).

---

(١) الكشاف (٣٩٢/٢) ، وينظر : لباب التأويل (١٦٦/٣) ، وأنوار التنزيل (٣٤٢/٢) ، وإرشاد

العقل السليم (٥٠٥/٤).

(٢) مدارك التنزيل (٦٥٤) ، وينظر : البحر الخيط (١٣٤/٦) ، والنهر الماد (١٣٢/٦) ، ونظم الدرر

(٤٧٤/٤) .

(٣) سورة هود ، الآية : ( ٤١ ) .

الـ (مَجْرَى) مَفْعَلٌ ، أصلها ( مَجْرَى ) ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً .

وهي من الجَرَى أو الجَرِيَان ، وهو : المرُّ السريع ، يقال : جرى الشيء يجري جَرِيًّا والجارية : عين الشمس في السماء (١) .  
واختلف القراء في قراءتها ، فقرأها ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر بضم الميم ( مَجْرَاهَا ) ، وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم بفتح الميم وكسر الراء ( مَجْرَاهَا ) على الإمالة ، وحجتهم قوله بعدها " وهي تَجْرِي بهم " ، ولم يقل ( تُجْرِيهم ) (٢) .

وبناء على ما ثبت من القراءات السبعية بضم الميم وفتحها ، جاءت آراء الصرفيين والمفسرين على النحو الآتي :  
الأول : أنَّ الـ ( مَجْرَى ) مصدر ميمي ، بمعنى : الجري أو الجريان ، في قراءة الفتح ( مَجْرَاهَا ) من جَرَى يَجْرِي ، والإجراء في قراءة الضم ( مَجْرَاهَا ) من أَجْرَى يُجْرِي ، فهي مصدر على القراءتين .  
ذهب إلى هذا الرأي البغوي ، والرازي ، والعز ، والخازن ، وابن كثير ، والثعالبي ، والجلالان (٣) .

(١) ينظر : معجم ألفاظ القرآن مادة ( جرى ) ( ١١/٢ ) .

(٢) ينظر : السبعة في القراءات ( ٣٣٣ ) ، والحجة في القراءات السبع ( ١٨٧ ) ، والمبسوط في القراءات

العشر ( ٢٠٤ ) ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ( ١/٥٢٨ ) ، وحجة القراءات ( ٣٤٠ ) .

(٣) ينظر : معالم التنزيل ( ٤ / ١٧٨ ) ، ومفاتيح الغيب ( ١٧/٢٣٧ ) ، وتفسير القرآن ( ٢٣٥ ) ،

ولباب التأويل ( ٢/٤٨٥ ) ، وتفسير القرآن العظيم ( ٢/٤٤٣ ) .

الثاني : الـ ( مَجْرَى ) اسم زمان الجري ، أي : وقت جريها ،  
ومسيرها ، ذكر ذلك أبو عبيدة بقوله : " أي : مسيرها ، وهي من جرت  
بهم ... " (١) .

وتبعه الكرمانى ، وأضاف : " ظرف زمان ، أي : وقت جريها " (٢)

الثالث : أنَّها تحتمل المصدر الميمي واسم الزمان ، أي : جريها ،  
أو وقت جريها .

أورد هذين الاحتمالين الفراء ، والزجاج ، وابن الأنباري ، وابن  
الجوزي ، والقرطبي .

قال الفراء : " إنَّ شئت جعلت ( مجراها ومرساها ) في موضع رفع  
بالباء ، كما تقول : إجراؤها وإرساؤها بسم الله وبأمر الله ، وإنَّ شئت  
جعلت ( بسم الله ) ابتداءً مكتفياً بنفسه ... ، ويكون مجريها ومرسيها  
في موضع نصب " (٣) .

الرابع : أن تكون مصدراً ميمياً مع جواز اسم المكان ، وانفرد بذلك  
السمرقندي ، فقال : " فأما من قرأ بضم الميم فيكون بمعنى المصدر ،  
ومعناه : يعني إجراؤها وإرساؤها ... ، ويقال : معناه بسم الله من حيث  
تجري ... " (٤)

---

(١) مجاز القرآن ( ١ / ٢٨٩ ) .

(٢) غرائب التفسير ( ١ / ٥٠٦ ) .

(٣) معاني القرآن ( ٢ / ١٤ ) ، وينظر : جامع البيان ( ١٢ / ٥١ ) ، ومعاني القرآن وإعرابه ( ٣ / ٤٣ ) ،  
والبيان في غريب إعراب القرآن ( ٢ / ١٠ ) ، وزاد المسير ( ٣ / ٨٣ ) ، والجامع لأحكام القرآن ( ٦ / ٢٧ ) ،  
ومدارك الترتيل ( ٤٩٧ ) ، وفتح القدير ( ١ / ٨٣٨ ) .

(٤) بحر العلوم ( ٢ / ١٢٧ ) .

الخامس : أنّها تحتل المصدر الميمي ، و اسم الزمان ، و اسم المكان ، في القراءات جميعها .

وهذا ما ذكره أكثر الصرفيين والمفسرين ، فقد أورد النحاس الأوجه الثلاثة دون ترجيح بينها ، فقال : " فالقراءة الأولى بمعنى : باسم الله إجراؤها وإرساؤها مرفوع بالابتداء ، ويجوز أن يكون في موضع نصب ، ويكون التقدير : بسم الله وقت إجرائها ؛ كما تقول : أنا أجيئك مقدم الحاج ، وقيل التقدير : بسم الله موضع إجرائها ، ثم حذف موضع وأقيم مجراها مقامه " (١) .

وتبعه الزمخشري ، وابن عطية ، والعكبري ، والبيضاوي ، وأبو حيان ، والسمين الحلبي ، والبقاعي ، وأبو السعود ، والشهاب ، والألوسي (٢) .

ويبدو لي مما سبق أنّ الـ ( مَجْرَى ) مصدر ميمي ، بمعنى الإجراء ، أو الجري ؛ وذلك :

- ١- لأنه أدلُّ على العناية والحفظ ، فهو أشمل من المكان والزمان .
- ٢- ولأنه رأي الأكثر واختيارهم .

---

(١) إعراب القرآن (٢/٢٨٣) .

(٢) ينظر : الكشف ( ٢ / ٢١٦ ) ، واخرر الوجيز ( ٧ / ٢٩٧ ) ، والتهيان ( ٤٥٢ ) ، وأنوار التنزيل ( ٢ / ١٣١ ) ، والبحر المحيط ( ٥ / ٢٢٥ ) ، والدر المصون ( ٦ / ٣٢٥ ) .

## مَطَّلَع

وردت في قوله تعالى : ﴿ سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطَّلَعِ الْفَجْرِ ﴾ (١) .

الـ ( مَطَّلَع ) مَفْعَلٌ في قراءة الجمهور من القُرَاءِ ، والـ ( مَطَّلَع ) مَفْعَلٌ في قراءة الكسائي ، وهي رواية عبيد عن أبي عمرو (٢) .  
والـ ( مَطَّلَع ) من الطُّلُوعِ أو الطَّلَعِ ، يقال : طَلَعَتِ الشَّمْسُ تَطَّلَعُ طُلُوعًا وَطَلَعًا وَمَطَّلَعًا وَمَطَّلَعًا ، بفتح اللام على القياس ، وبكسرها على الأثَهر ، وَطَّلَعَ عَلَيْنَا فُلَانٌ : هَجَمَ وَأَقْبَلَ . (٣) .

تعددت أقوال الصرفيين والمفسرين في الـ ( مَطَّلَع ) تبعاً لما ورد من قراءات ، ومراعاة للقياس الصرفي والمشهور عن العرب .  
ويمكن أن أجمل تلك الأقوال المتباينة في خمسة أقوال ، مع تفصيل ما ورد في كل قول من آراء ، أورد أصحابها ما يروونه مؤيداً لرأيهم .  
القول الأول : أن ( مَطَّلَع ) مصدر ميمي ، بمعنى : الطُّلُوع ، سواءً كانت لامه مفتوحة أو مكسورة ، فالفتح هو الأصل والقياس ، والكسر لغة فيه ، ويُخَرَّجُ الـ ( مَطَّلَع ) على أنه مما شذَّ عن قياسه ، كالمشْرِقِ ، والمَغْرِبِ ، والمَسْكِنِ ، والمَنْسِكِ .

ذهب إلى هذا القول أكثر الصرفيين والمفسرين ، فنرى الأخفش يؤكد المصدر بالبناء الصرفي ، بقوله : " يريد : الطُّلُوع ، والمصدر

(١) سورة القدر ، الآية : ( ٥ ) .

(٢) ينظر : السبعة ( ٦٩٣ ) ، والحجة في القراءات السبع ( ٣٧٤ ) ، والمبسوط في القراءات العشر ( ٤١٢ ) ، والتذكرة في القراءات ( ٧٧٠ / ٢ ) ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ( ٣٨٥ / ٢ ) ، والتيسير في القراءات ( ٢٢٤ ) .

(٣) ينظر : اللسان العرب ( طلع ) ، والقاموس المحيطة ( طلع ) ، وتاج العروس مادة ( طلع ) .

ههنا لا يبني إلا على ( مَفْعَل )<sup>(١)</sup> وتبعه الواحدي ، والعز ، والخازن ، والنسفي .<sup>(٢)</sup>

وجعلها القرطبي مصدرًا ميميًّا في القراءتين ، وعدَّهما لغتين في المصدر ، وعزا قراءة الكسر إلى الشذوذ عن القياس <sup>(٣)</sup> .

القول الثاني : تجويز المصدر الميمي ، واسم المكان ، مع اختلاف في تعيين ذلك ، فمنهم من يرى أن الـ ( مَطَّع ) بفتح اللام مصدر ميمي ، والـ ( مَطَّع ) بكسر اللام اسم مكان ، مع اختيار قراءة الفتح ؛ لأنَّها قراءة الجمهور ، ولصحة المعنى في العربية ، ولا معنى للموضع الذي يطلع منه الفجر في هذه الآية .<sup>(٤)</sup>

ومنهم من جعل الـ ( مَطَّع ) مصدرًا ميميًّا ، والـ ( مَطَّع ) بالكسر اسم مكان أو مصدرًا ميميًّا ؛ لأنَّ العرب تتسع فتجعل الاسم نائباً عن المصدر ، فيقروون " مَطَّع الفجر " وهم يعنون الطلوع .

قال الفراء : " المَطَّع كَسْرُهُ يحيى بن وثَّاب وَحَدُّهُ ، وقرأه العوام بفتح اللام ( مَطَّع ) وقول العوام أقوى في قياس العربية ؛ لأنَّ المَطَّع بالفتح هو : الطُّلوع ، والمَطَّع المشرق ، والموضع إلا أنَّ العرب يقولون ...مَطَّعاً فيكسرون وهم يريدون المصدر " <sup>(٥)</sup> .

<sup>(١)</sup> معاني القرآن ( ٢ / ٥٤٢ ) .

<sup>(٢)</sup> ينظر : الوجيز ( ٢ / ١٢٢٠ ) ، والبيان في إعراب القرآن ( ٧٨٥ ) ، وتفسير القرآن ( ٦٦٠ ) ، ولباب التأويل ( ٤ / ٤٥٣ ) ، ومدارك التزويل ( ١٣٦٥ ) ، والتسهيل لعلوم التزويل ( ٢ / ٥٠٠ ) .

<sup>(٣)</sup> ينظر : الجامع لأحكام القرآن ( ٢٠ / ٩٥ ) .

<sup>(٤)</sup> ينظر : جامع البيان ( ٣٠ / ٢٨٩ ) ، ومعالم التزويل ( ٨ / ٤٩٢ ) .

<sup>(٥)</sup> معاني القرآن ( ٣ / ٢٨٠ ) ، وينظر : زاد المسير ( ٨ / ٣٠٠ ) .

ومن المفسرين من خرَّج القراءتين على لغات قبائل العرب ، فالفتح والكسر للمصدر عند بني تميم ، والفتح للمصدر ، والكسر للمكان عند أهل الحجاز ، واختاروا قراءة الفتح لوجهاتها ، ووجهوا قراءة الكسر على تجوُّز ، كأنَّ الوقت ينحصر في ذلك الموضع ويتم فيه ، وذكروا توجيهاً آخر ، وهو إجراؤه مجرى ما شذَّ من المصادر .

ساق هذا القول ابن عطية وتبعه أبو حيان (١) .

وأحسب أنَّ النَّحَّاس قد سرد أقوال من سبقه ، واختار الفتح في اسم المكان والكسر في المصدر على السماع إلا أنَّه عاد فرجَّح الفتح في المصدر ؛ لأنَّه قراءة جماعة القراء ، ومن تقوم بهم الحجة ، وقوته في القياس ، وشذوذ الكسر وخروجه عن القياس (٢) .

أمَّا القول الثالث فهو ما بين المصدر الميمي واسم الزمان ، المصدر الميمي في قراءة الفتح ، واسم الزمان في قراءة الكسر ، ومنهم من جوَّز المصدر الميمي واسم الزمان في قراءة الكسر .

قال السمرقندي : " من قرأ بالكسر جعله اسماً لوقت الطُّوع ومن قرأ بالنصب جعله مصدراً يعني : يَطَّلِعُ طُلُوعاً " (٣) .

القول الرابع : وهو تجويز اسم الزمان واسم المكان في الـ ( مَطَّلِع ) بكسر اللام ، وهذا ما ذكره الزجاج (٤) ، وتبعه فيه الرازي (١) ، دون أن يذكروا تعليلاً لرأيهم مع مخالفته للقياس الصرفي .

(١) ينظر : احرر الوجيز ( ١٩٩٥ ) ، والبحر اخیط ( ٨ / ٤٩٧ ) ، والدر المصون ( ١١ / ٦٦ ) .

(٢) ينظر : إعراب القرآن ( ٥ / ٢٦٩ ) .

(٣) بحر العلوم ( ٣ / ٤٩٧ ) .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ( ٥ / ٢٦٧ ) .



والقول الخامس : وهو ما انفرد البقاعي بذكره من احتمال المصدر الميمي ، واسم الزمان ، واسم المكان ، فقال : " أي : طلوعه ، ووقت طلوعه ، وموضع طلوعه " (٢) .

ويبدو لي مما سبق من الأقوال أنّ الرَّاجِح هو المصدر الميمي ، بمعنى : الطُّلوع ؛ وذلك :

١- لأنَّ قراءة الفتح ( مَطَّلَع ) هي قراءة عامة القراء ، وقد اتفق الصرفيون وأكثر المفسرين على أنّ قراءة الفتح مصدر ميمي بلا خلاف بينهم في ذلك .

٢- لموافقة قراءة الفتح ( مَطَّلَع ) للقياس الصرفي في المصدر الميمي .

٣- لأنَّ المصدر الميمي هو المتسق مع سياق الآية ، ولا معنى لاسم المكان في هذا الموضع .

٤- لأنَّه لا يقع بعد (حتى) في التوقيت إلا ما يحدث ، والطلوع هو الذي يحدث ، والموضع ليس بحدث في آخر الليل .

## مَوْعِد

وردت في قوله تعالى : ﴿ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ ﴾ (٣) .

الـ ( مَوْعِد ) في هذه الآية جواب أجاب به موسى عليه السلام فرعونَ حينَ سأله أن يجعل بينه وبينه موعداً للاجتماع ؛ فلذلك ربط المفسرون دلالته بما أورده في الآية السابقة ، وإن كانت آراؤهم إلى

(١) ينظر : مفاتيح الغيب (٣٨/٣٢) .

(٢) نظم الدرر ( ٨ / ٤٩٣ ) .

(٣) سورة طه ، الآية : ( ٥٩ ) .

الزمان أقرب ؛ لوجود ما يعضده كما سنعرف لاحقاً في موضعه ، ويمكن أن أجمل آراءهم في الآتي :

الأول : أن الـ ( مَوْعِد ) اسم زمان الوعد ، والمعنى : وقت وعدكم يوم الزينة ؛ لأنه قد أخبر عنه بـ ( يوم الزينة ) .

ذهب إلى هذا الزجاج ، والنحاس ، ومكي ، والواحدي ، وابن الجوزي ، وابن الأنباري ، وتبعهم البقاعي ، والشوكاني ، وابن عاشور .

قال الزجاج : " وقت موعدكم يوم الزينة " (١) .

وأجابوا عن عدم مطابقته للأول ؛ لأنَّ الأول طلب لتحديد المكان والجواب زمان ، بأنَّ الزمان يتضمن المكان لما في ذلك اليوم من عادة الجمع في مكان معين مشهور باجتماع الناس فيه ، فبذكر الزمان علم المكان .

الثاني : وهو ما نظر أصحابه إلى ما ورد من قراءات في " يوم الزينة " فجوزوا على قراءة العامة " يومُ الزينة " برفع " يومُ " ، أن يكون الـ ( موعِد ) اسم زمان ، والتقدير : زمانُ الوعد يومُ الزينة ، وأن يكون مصدرًا على حذف مضاف تقديره : وَعَدُّكُمْ وَعَدُّ يَوْمِ الزينة ، وأما على قراءة الحسن والأعمش وعيسى ( يومَ ) بالنصب فالموعد مصدر ميمي ، والتقدير : وَعَدُّكُمْ كائن في يومِ الزينة ، ويجوز أن يكون ( موعِدكم ) اسم زمان ، ويكون الخبر ( ضحى ) .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (٢٩٣/٣) ، وينظر : إعراب القرآن (٤٢/٣) ، ومشكل إعراب القرآن (٤٦٤/٢) ، والوجيز (٦٩٨/٢) ، وزاد المسير (٢١٩/٥) ، والبيان في غريب إعراب القرآن (١١٨/٢) .



- ٢- لأنَّ فيه إيدان بكمال ثقة موسى عليه السلام من أمره حين خص ذلك اليوم المشهود ، ولم يذكر المكان ، بل ذكر الزمان مكتفياً بما يستدعيه يوم الزينة من خروج الناس في الأعياد إلى الأماكن المستوية ، والاجتماع في الأرض السهلة .
- ٣- لأنَّ اسم الزمان هو اختيار أكثر المفسرين .

## الخاتمة وأهم النتائج :

بعد هذه الجولة في كتاب الله - عز وجل - مع صيغتين صرفيتين هما ( مَفْعَل ) و(مَفْعِل ) ، يطيب لي أن أسجل أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث ، وهي على النحو الآتي :

(١) أن هناك علاقة وثيقة بين النحو والصرف ، ويظهر ذلك في توجيه النحو لتحديد دلالة الصيغة ، وذلك في مثل قوله تعالى : " لموعدهم أجمعين " ، وقوله : " موعداً لا نخلفه " ، وقوله تعالى : " النار مثواكم خالدين فيها

(٢) أن أغلب الآراء التي وردت بعد سيبويه في صياغة المصدر الميمي ، واسم المكان ، واسم الزمان هي شرح وتوضيح لما ذكره أو إضافة شواهد لم يذكرها .

(٣) أن ما ذكره الصرفيون حول صيغة (مَفْعَل) مفتوحة العين ، إذا كسرت فتخصص دلالتها ؛ لتصبح دالة على مكان أو زمان بعينه ، ليس على عمومه فثمة ألفاظ في كتاب الله لا تتفق مع رأيهم كلفظة " مَسْجِدٍ " كما في قوله تعالى : " خذوا زينتكم عند كل مَسْجِدٍ " ، وقوله تعالى : " وأقيموا وجوهكم عند كل مَسْجِدٍ " ، فهي

عامة لجميع الأزمنة والأمكنة ، كما هو اسم المكان ، والزمان في دلالتها المطلقة .

(٤) أن للسياق دوراً مهماً في تحديد دلالة اللفظ ، وترجيح دلالة على أخرى .

(٥) قد تترجح دلالة لفظ من الألفاظ بالنظر إلى المعنى المعجمي العام أو المتعارف عليه ، مثل لفظة (مَقَام) في قوله تعالى : " واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى " .

(٦) قد تترجح دلالة لفظ من الألفاظ بالنظر إلى سبب النزول أو قراءة من القراءات ، مثل : لفظة ( مَعَاد ) في قوله تعالى : " إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ " .

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

## أولاً : المصادر والمراجع المطبوعة :

- (١) أدب الكاتب : لأبي محمد عبدالله بن مسلم قتيبة الدينوري ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد ، القاهرة : المكتبة التجارية ، الطبعة الرابعة ، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م .
- (٢) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم : للقاضي محمد بن محمد العمادي الحنفي ، علق عليه وضبط نصه : محمد صبحي حسن حلاف ، بيروت : دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
- (٣) أساس البلاغة : لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- (٤) إصلاح المنطق : لابن السكيت ، اعتنى بتصحيحه : محمد مرعب ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- (٥) الأصول في النحو : لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي ، تحقيق : د . عبدالحسين الفتلي ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- (٦) الأعلام : لخير الدين الزركلي ، بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٩م .
- (٧) الأغاني : لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني ، تحقيق : سمير جابر ، بيروت : دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٥م .

- (٨) الإتصاف في مسائل الخلاف : لأبي البركات بن عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأتباري ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد ، بيروت : المكتبة العصرية ، ١٤١٨هـ — ١٩٩٧م .
- (٩) أنوار التنزيل وأسرار التأويل : لأبي عبدالله بن عمر الببضاوي ، تحقيق : محمد صبحي حلاق ، ومحمد أحمد الأطرش ، بيروت : دار الرشيد ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ — ٢٠٠١م .
- (١٠) الإيضاح في شرح المفصل : لابن الحاجب ، تحقيق : د . موسى بناي العليي ، بغداد : مطبعة العاني ، ١٩٨٢م .
- (١١) بحر العلوم : لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي ، تحقيق : د . علي محمد معوض ، والشيخ عادل عبدال موجود ، د . زكريا النوتي ، بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ — ١٩٩٣م .
- (١٢) البحر المحيط : لأثير الدين محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي الشهير بأبي حيان ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ — ١٩٩٠م .
- (١٣) البرهان في علوم القرآن : لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، بيروت : دار المعارف ، ١٣٩١هـ — ١٩٧٢م .
- (١٤) البيان في غريب إعراب القرآن : لأبي البركات عبدالرحمن بن الأتباري ، تحقيق : بركات يوسف هبور ، بيروت : دار الأرقم ، ( د . ت ) .



- (١٥) البيان والتعريف بما في القرآن من أحكام التصريف : د . محمد بن حسين الشنقيطي ، جدة : دار القبلة للثقافة الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- (١٦) تاج العروس من جواهر القاموس : لأبي الفيض محمد بن الرزاق مرتضى الزبيدي ، تحقيق : علي شيري ، بيروت : دار الفكر ، ١٤١٤هـ .
- (١٧) تأويل مختلف الحديث : لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، تحقيق : محمد زهري النجار ، بيروت : دار الجيل ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٢م .
- (١٨) التبيان في إعراب القرآن : لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ، تحقيق : سعد كريم الفقي ، المنصورة : دار اليقين ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- (١٩) التبيان في تصريف الأسماء : لأحمد حسن كحيل ، القاهرة : مطبعة السعادة ، الطبعة السادسة ، ١٣٩٨هـ .
- (٢٠) التحرير والتنوير : للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور ، تونس : دار سحنون ، ١٩٩٧م .
- (٢١) تذكرة النحاة : لأبي حيّان محمد بن يوسف الأندلسي ، تحقيق : د . عفيف عبدالرحمن ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- (٢٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : لابن مالك محمد بن عبدالله الطائي الجبائي ، تحقيق : د . محمد كامل بركات ، القاهرة : دار الكتاب العربي ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

- (٢٣) التسهيل لعلوم التنزيل : لمحمد بن أحمد بن جزي الغرناطي ، تحقيق : د . عبدالله الخالدي ، بيروت : دار الأرقم ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- (٢٤) التعريفات : لعلي بن محمد بن علي الجرجاني ، تحقيق : إبراهيم الإبياري ، بيروت : دار الكتاب العربي ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- (٢٥) تفسير القرآن العظيم : لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي ، تقديم : محمد عبدالرحمن المرعشلي ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- (٢٦) تفسير القرآن الكريم : للشيخ محمد بن صالح العثيمين ، الدمام : دار ابن الجوزي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ .
- (٢٧) التكملة : لأبي علي الحسن بن أحمد النحوي الفارسي ، تحقيق : د . كاظم بحر المرجان ، بيروت : عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
- (٢٨) التيسير في القراءات السبع : لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ، بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ ، تصحيح : أوتويرتزل .
- (٢٩) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان : لأبي عبدالله عبدالرحمن آل سعدي ، بيروت : المكتبة العصرية ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

- (٣٠) جامع البيان عن تأويل آي القرآن : لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، تحقيق : صدقي جميل العطار ، بيروت : دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
- (٣١) الجامع لأحكام القرآن : لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي ، تحقيق : صدقي جميل العطار ، بيروت : دار الفكر ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .
- (٣٢) الجمال في النحو : لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : د . علي توفيق الحمد ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الخامسة ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- (٣٣) حاشية الجاريري : لابن جماعة ، بيروت : عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- (٣٤) الحجة في القراءات السبع : لابن خالويه ، تحقيق : د . عبدالعال سالم مكرم ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة السادسة ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- (٣٥) حجة القراءات : لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد زنجلة ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- (٣٦) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، مطبعة المدني ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

- (٣٧) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : لمحمد عبدالخالق عزيمة ، القاهرة : دار الحديث ، ( د . ت ) .
- (٣٨) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : لأحمد بن يوسف المعروف بالسامين الحلبي ، تحقيق : د . أحمد محمد الخراط ، دمشق : دار القلم ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٤هـ — ٢٠٠٣م
- (٣٩) دقائق التصريف : للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب ، تحقيق : د . أحمد ناجي القيسي ، و د . حاتم الضامن ، و د . حسين تورال ، بغداد : المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م .
- (٤٠) ديوان رؤية بن العجاج (ضمن أشعار العرب) : تحقيق : وليم بن الورد البروسي ، بيروت : دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠هـ — ١٩٨٠م .
- (٤١) ديوان الهذليين : تحقيق : محمد زكريا عناني ، القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٦٧هـ —
- (٤٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : لأبي الفضل شهاب الدين محمود الألوسي ، تحقيق : محمد حسين عرب ، بيروت : دار الفكر ، ( د . ت ) .
- (٤٣) زاد المسير في علم التفسير : لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي الجوزي ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٢هـ — ٢٠٠٢م .
- (٤٤) السبعة في القراءات : لابن مجاهد ، تحقيق : د . شوقي ضيف ، القاهرة : دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٠م .

- (٤٥) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : لأبي عبدالله بدر الدين محمد ابن مالك ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- (٤٦) شرح أشعار الهدليين : لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ، تحقيق : عبدالستار أحمد فراج ، القاهرة : دار العربية ، ١٣٨٤هـ .
- (٤٧) شرح التسهيل : لابن مالك محمد بن عبدالله الطائي الأندلسي ، تحقيق : د . عبدالرحمن السيد ، و د . محمد بدوي المختون ، القاهرة : هجر للطباعة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ .
- (٤٨) شرح السيد الشريف الجرجاني على التصريف العزي : تحقيق : محمد الزفزاف ، القاهرة : مطبعة حجازي ، الطبعة الثانية ( د . ت ) .
- (٤٩) شرح شافية ابن الحاجب : لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترابطي ، تحقيق : محمد نور الحسن ، و محمد الزفزاف ، و محمد محي الدين عبدالحميد ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- (٥٠) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد ، بيروت : المكتبة العصرية ، توزيع دار الفكر ، ( د . ت ) .

- (٥١) شرح كافية ابن الحاجب : لرضي الدين محمد بن الحسن  
الاستراباذي ، تحقيق : أحمد السيد أحمد ، القاهرة :  
المكتبة التوفيقية ، ( د . ت ) .
- (٥٢) شرح الكافية الشافية : لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن  
مالك الجياني ، تحقيق : علي محمد معوض عادل أحمد  
عبدالموجود ، بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ،  
١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- (٥٣) شرح المفصل : لموفق الدين بن يعيش النحوي ، بيروت :  
عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ
- (٥٤) الشعر والشعراء : لأبي محمد بن عبدالله بن مسلم بن قتيبة  
، تحقيق : حسن تميم ، و محمد العريان ، بيروت : دار  
إحياء العلوم ، الطبعة السادسة ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
- (٥٥) صحيح مسلم : لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري  
، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، بيروت : دار إحياء  
التراث العربي ، الطبعة الثانية ، ( د . ت )
- (٥٦) طبقات القراء : لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد  
الذهبي ، تحقيق : أحمد خان ، الرياض : مركز الملك فيصل  
للبحوث والدراسات الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ
- (٥٧) العقد الفريد : لأحمد بن محمد بن عبدربه الأندلسي ،  
تحقيق : محمد عبدالقادر شاهين ، بيروت : المكتبة  
العصرية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

- (٥٨) العلل ومعرفة الرجال : لأبي عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني ، تحقيق : وصي الله بن محمد عباس ، بومباي : الدار السلفية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- (٥٩) عناية القاضي وكفاية الرازي : لشهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي ، تحقيق : الشيخ عبدالرزاق المهدي ، بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
- (٦٠) عنقود الزواهر في الصرف : لعلاء الدين علي بن محمد القوشجي ، تحقيق : د . أحمد عفيفي ، القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
- (٦١) غاية النهاية في طبقات القراء : لشمس الدين محمد بن محمد الدمشقي ابن الجزري ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٣٥١هـ .
- (٦٢) الفصول المفيدة في الواو المزيدة : لصلاح الدين خليل بن كيكلي العلامي ، تحقيق : حسن موسى الشاعر ، عمان : دار البشير ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- (٦٣) فضائل الصحابة : لأبي عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني ، تحقيق : د . وصي الله محمد عباس ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- (٦٤) الكتاب : لسبيويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، بيروت : دار الجيل ، الطبعة الأولى ، ( د . ت ) .

- (٦٥) الكشاف عن حقائق التنزيل : لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، بيروت : دار المعرفة ، ( د . ت )
- (٦٦) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : د . محي الدين رمضان ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الخامسة ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م
- (٦٧) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال : لعلي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٩م .
- (٦٨) لياب النقول في أسباب النزول : لجلال الدين السيوطي ، القاهرة : دار ابن الهيثم ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
- (٦٩) لسان العرب : لأبي الفضل محمد بن منظور الأفرقي المصري ، بيروت : دار صادر ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- (٧٠) الميسوط في القراءات العشر : لأبي بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني ، تحقيق : سبيع حمزة حاكمي ، جدة : دار القبلة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- (٧١) مجمع الأمثال : لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد ، بيروت : دار المعرفة ، ( د . ت ) .
- (٧٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي الشافعي ، بيروت : دار الفكر ، ١٤١٢هـ .



- (٧٣) المحرر الوجيز : لأبي محمد عبدالحق بن عطية الأندلسي ،  
تحقيق : عبدالله إبراهيم الأنصاري ، والسيد عبدالعال السيد  
إبراهيم ، القاهرة : دار الفكر العربي ، الطبعة الثانية ، ( د  
. ت ) .
- (٧٤) المحرر الوجيز : لأبي محمد عبدالحق بن عطية الأندلسي ،  
بيروت ، دار ابن حزم ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ —  
. ٢٠٠٢ م .
- (٧٥) المحصل في علم الأصول : لمحمد بن عمر الرازي ،  
تحقيق : طه جابر العلواني ، الرياض : جامعة الإمام محمد  
بن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ .
- (٧٦) مختصر التصريف العزي في فن الصرف (شرح) :  
لمسعود عمر سعد الدين التفتازاني ، تحقيق : د . عبدالعال  
سالم مكرم ، القاهرة : المكتبة الأزهرية للتراث ، الطبعة  
الثامنة ، ١٤١٧هـ — ١٩٩٧م
- (٧٧) مدارك التنزيل وحقائق التأويل : لعبد الله بن أحمد النسفي ،  
تحقيق : عبدالمجيد طعمة حلي ، بيروت : دار المعرفة ،  
الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ — ٢٠٠٠ م .
- (٧٨) مراتب النحويين : لأبي الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي ،  
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة : دار الفكر  
العربي ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٤هـ — ١٩٧٤ م .
- (٧٩) المساعد على تسهيل الفوائد : لبهاء الدين بن عقيل ،  
تحقيق : د . محمد كامل بركات ، مكة المكرمة : جامعة أم

القرى ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، الطبعة الثانية ،  
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

(٨٠) مسند الإمام أحمد بن حنبل : لأبي عبدالله أحمد حنبل  
الشيباني ، القاهرة : مؤسسة قرطبة ، ( د . ت )

(٨١) مشكل إعراب القرآن : لأبي محمد مكي بن أبي طالب  
القيسي ، تحقيق : د . حاتم صالح الضامن ، بيروت :  
مؤسسة الرسالة ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

(٨٢) المصنف في الأحاديث والآثار : لأبي بكر عبدالله بن محمد  
بن أبي شيبة الكوفي ، تحقيق : كمال يوسف الحوت ،  
الرياض : مكتب الرشد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ .

(٨٣) معالم التنزيل : لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي ،  
تحقيق : محمد عبدالله النمر ، عثمان جمعة ، سليمان  
الحرش ، الرياض : دار طيبة ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٤هـ -  
١٩٩٣م .

(٨٤) معاني القرآن : لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش  
الأوسط ، تحقيق : د . فانز فارس ، الكويت : الشركة  
الكويتية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

(٨٥) معاني القرآن : لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق :  
أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، القاهرة :  
مطبعة دار الكتب المصرية ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٢هـ -  
٢٠٠١م .

- (٨٦) معاني القرآن وإعرابه : لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ، تحقيق : د . عبدالجليل عبده شلبي ، القاهرة : دار الحديث ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م .
- (٨٧) معجم ألفاظ القرآن الكريم : مجمع اللغة العربية ، القاهرة : المطبعة الأميرة ، ١٩٥٣م .
- (٨٨) معجم شواهد العربية : لعبدالسلام محمد هارون ، القاهرة : مكتب الخاتجي ، الطبعة الثالثة ، ( د . ت )
- (٨٩) معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم : د . أحمد محمد الخراط ، دمشق : دار القلم ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- (٩٠) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : لمحمد فؤاد عبدالباقي ، القاهرة : دار الحديث ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- (٩١) معنى اللبيب عن كتب الأعراب : لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد ، بيروت : المكتبة العصرية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
- (٩٢) مفاتيح الغيب : لفخر الدين محمد الرازي ، تحقيق : خليل محي الدين أطيس ، بيروت : دار الفكر ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- (٩٣) مفردات ألفاظ القرآن الكريم : للراغب الأصفهاني ، تحقيق : صفوان عدنان داوودي ، دمشق : دار القلم ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

- (٩٤) المفصل في صنعة الإعراب : لمحمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق : د . محمد محمد عبدالمقصود ، و د . حسن محمد عبدالمقصود ، القاهرة : دار الكتاب المصري ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
- (٩٥) المقتضب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : حسن حمد ، بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- (٩٦) المقرب : لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : عادل أحمد عبدالموجود ، و علي محمد معوض ، بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- (٩٧) مناهل العرفان في علوم القرآن : لمحمد عبدالعظيم الزرقاني ، بيروت : دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- (٩٨) النحو وكتب التفسير : د . إبراهيم عبدالله رفيدة ، ليبيا : الدار الجماهيرية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٠م
- (٩٩) نزهة الطرف في علم الصرف : لأحمد بن محمد الميداني ، تحقيق : د . يسرية محمد إبراهيم حسن ، القاهرة : مطبعة التقدم ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣م .
- (١٠٠) نزهة الطرف في علم الصرف : لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : د . أحمد عبدالمجيد هريدي ، القاهرة : مكتبة الزهراء ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

(١٠١) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور : لبرهان الدين أبي الحسن إبراهيم البقاعي ، تحقيق : عبدالرزاق غالب المهدي ، بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٤هـ — ٢٠٠٣ م .

(١٠٢) النكت في تفسير كتاب سيويه : لأبي الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري ، تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان ، الكويت : معهد المخطوطات العربية ، الطبعة الأولى — ١٩٨٧ م

(١٠٣) النهر الماد : لأبي حيان الأندلسي ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ — ١٩٩٠ م .

(١٠٤) مع الهوامع في شرح جمع الجوامع : لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، د . عبدالعال سالم مكرم ، القاهرة : عالم الكتب ، ١٤٢١هـ — ٢٠٠١ م .

### ثانياً - المخطوطات والدوريات :

(١٠٥) رسالة في المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان : لمحمد بن علي الصبان ، تحقيق : د . محمد أحمد العمروسي ، الرياض : مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، العدد : السابع ، ١٤١٢هـ .

